

قياس مستوى الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية في شركات الوساطة المالية
المصرية وفقا لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (٧) - دراسة اختبارية-

د. خالد فتحي جابر

أستاذ المحاسبة المساعد، قسم المحاسبة،
كلية الإدارة، الجامعة الحديثة لتكنولوجيا المعلومات

قياس مستوى الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية في شركات الوساطة المالية المصرية وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (٧) - دراسة اختبارية -

د. خالد فتحي جابر^(*)

ملخص:

هدفت الدراسة الي قياس مستوى الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية في شركات الوساطة المالية المصرية في ضوء IFRS 7 من خلال تحديد مدى إدراك ادارة شركات الوساطة المالية المصرية بأهمية الالتزام بما ورد في (IFRS 7)، وبيان طبيعة المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية وإجراء دراسة اختبارية للتعرف على مدى إدراك شركات الوساطة المالية في مصر لمتطلبات IFRS 7 بغرض قياس أثر الإفصاح عن أهمية الأدوات المالية على مستوى الإفصاح والشفافية فضلاً عن بيان أثر الإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية على مستوى الإفصاح والشفافية في شركات الوساطة المالية المصرية.

ولتحقيق تلك الأهداف قامت الدراسة باستخدام المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، وفي سياق المنهجين يمكن وصف وتحليل بيانات الدراسة باستخدام قائمة النقاط (Check list) وذلك لاختبار مستوى الإفصاح والشفافية في شركات الوساطة المالية، وتقوم الدراسة الاختبارية على واقع التقارير المالية المنشورة لشركات الوساطة المالية عن السنوات من ٢٠٠٧م إلى ٢٠١٧م وليس لهذه الفترة دلالات خاصة سوى خدمة هدف الدراسة.

وتوصلت الدراسة الي ضعف درجة الإفصاح لدى شركات الوساطة المالية في مصر عن أهمية الأدوات المالية، وأن هناك تأثير جوهري ذو دلالة احصائية للإفصاح عن أهمية الأدوات المالية والعوامل المكونة للإفصاح عند مستوى معنوية ٥%، وأن هناك اختلاف -إلى حد ما- في تأثير العوامل الداخلية المكونة للإفصاح عن أهمية الأدوات المالية، وأن هناك اختلاف جوهري ذو دلالة احصائية للإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية والعوامل المكونة له على مستوى الإفصاح والشفافية بالتقرير المالية المنشورة لشركات الوساطة المالية عند مستوى معنوية ٥%، وأن هناك اختلاف في درجة الإفصاح طبقاً لمتطلبات IFRS 7، وأن هناك ضعف في الإدراك لدى الإدارة لتعزيز الإفصاح والشفافية طبقاً لمتطلبات IFRS 7.

وتفيد هذه النتائج بضرورة إدراك الإدارة العليا لشركات الوساطة المالية لأهمية تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، وقيام الإدارات بشركات الوساطة المالية بإدراج العوامل الداعمة لتعزيز الإفصاح والشفافية ضمن خططها الاستراتيجية المستقبلية، وأهمية التوسع في الإفصاح المحاسبي للأدوات المالية في القوائم المالية بشفافية مما مستوى يقلل المخاطر المالية.

الكلمات المفتاحية: IFRS 7؛ مستوى الإفصاح؛ شركات الوساطة المالية؛ مخاطر الأدوات المالية؛ القوائم المالية.

^(*) أستاذ المحاسبة المساعد، قسم المحاسبة، كلية الإدارة، الجامعة الحديثة لتكنولوجيا المعلومات،
dr.khaledfathy62@gmail.com

Measuring the level of disclosure on the risk of financial instruments in the Egyptian brokerage companies accordance with International Financial Reporting Standard (IFRS No 7) -

Test study –

Khalid Fathy Gaber, *PhD*^(*)

Abstract

The study aimed at measuring the level of disclosure of financial instrument risk in Egyptian brokerage firms in IFRS 7 by determining the extent to which the Egyptian brokerage companies are aware of the importance of compliance with IFRS 7 and the importance of financial instruments in terms of categories, (IFRS 7), the nature of risks relating to financial instruments and a test study to identify the extent to which financial intermediaries in Egypt understand the requirements of IFRS 7 to measure the impact of disclosures on the importance of financial instruments at the level of disclosure and transparency as well as the impact of disclosure of risks arising from financial instruments To the level of disclosure and transparency in Egyptian brokerage firms.

In order to achieve these objectives, the study used the inductive method and the deductive approach. In the context of the two methods, the study data can be described and analyzed using the check list to test the level of disclosure and transparency in the brokerage companies. The empirical study is based on the published financial reports of the brokerage companies 2007 to 2017. This period has no special significance except to serve the study objective.

The study found that the degree of fusion among Egyptian brokerage firms on the importance of financial instruments is the basis for reporting the importance of financial instruments, different types of risks on IFRS 7, IFRS 7, and the types of monetary procedures in the standards International Financial Reporting Standard No. (7).

These results indicate that the senior management of the brokerage firms should recognize the importance of applying IFRS and the management of the brokerage firms to include supporting factors to enhance disclosure and transparency in their future strategic plans and the importance of expanding the accounting disclosure of the financial instruments in a transparent manner, thereby reducing financial risks.

Key words: *(IFRS 7); Level of Disclosure; Brokerage companies; Risks of Financial Instruments; Financial Statements.*

^(*) Associated Professor of Accounting; Department of Accounting, Faculty of Management, Modern University of Information Technology.
dr.khaledfathy62@gmail.com

١. مقدمة الدراسة:

١.١ مشكلة الدراسة:

ترجع أهمية الإفصاح المحاسبي (كمبدأ ثابت في إعداد التقارير المالية) إلى كونه أحد الوظائف الرئيسية التي تركز عليها المحاسبة المالية، والتي تدعو إلى الإفصاح الكافي عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية والواردة في بياناتها المالية، وذلك لصالح الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات والتي تضم المصرفيين، والمستثمرين، والمقرضين، والمحاسبين، والأجهزة الحكومية وغيرها. هذا بالإضافة إلى الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل هذه الأطراف بناء على هذه المعلومات (Buchman & smith, 2003, P.73) ولذلك فإن الإفصاح غير الكافي قد يؤدي إلى تشويه القرارات التي تتخذها هذه الأطراف، الأمر الذي يمكن أن يربط آثاراً غير مرغوبة.

ويعتبر سوق الأوراق المالية بصفه عامه وسوق السمسرة في الأوراق المالية بصفة خاصة من أهم الأسواق المالية لذا تلجأ الحكومات إلى أن توكل إلى جهات رقابية مهام التنظيم والرقابة والأشراف على مثل هذه الأسواق. وفي مصر تختص "الهيئة العامة للرقابة المالية" بالرقابة والأشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية بما في ذلك أسواق رأس المال، وبورصات العقود الآجلة، وأنشطة التأمين، والتمويل العقاري، والتأجير التمويلي، والتخصيم، والتوريق. أي أن هذه "الهيئة" تتولى الرقابة والأشراف على الخدمات المالية غير المصرفية بالمقارنة بالبنك المركزي والذي يقوم بالتنظيم والرقابة على الخدمات المصرفية.

وتتصف شركات الوساطة المالية بطبيعة خاصة من حيث العمليات التي تجريها، والعوائد والمخاطر التي تتعرض لها، لذا يكتسب الإفصاح المحاسبي عن المخاطر أهمية متزايدة في الوقت الراهن -خاصة فيما يتعلق بالمحيط المالي-، نظراً لطبيعة الأدوات المالية وكبر حجم تداولها والمخاطر المتعلقة بها. وقد ازدادت تلك الأهمية بعد إزالة القيود على التعامل وارتفاع حدة المنافسة وتطور التقنية المستخدمة في التعامل مع هذه الأدوات (الغبان، ٢٠١٠، ص ١٣٦).

ولقد أخذت المنظمات المحاسبية الدولية على عاتقها إصدار مجموعة من القواعد والمعايير التي تعمل على تنظيم وظيفية الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية. ومن أهم هذه المنظمات مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي يهتم بإصدار معايير إعداد التقارير المالية، ومنها المعيار السابع من معايير التقارير المالية الدولية بشأن الأدوات المالية: الإفصاحات (Financial Instruments: Disclosures IFRS 7)، وترجع أهمية هذا المعيار إلى ما تمثله المؤسسات المالية من قطاع حيوي ومؤثر في عالم الأعمال، وحاجة مستخدمي المعلومات المالية إلى المعلومات الموثوق بها القابلة للمقارنة واللازمة لتقييم مراكزها المالية وأدائها المؤسسي بشكل يفيد في اتخاذ القرارات التشغيلية والاستثمارية (Landsman, 2005 P. 8).

ويترتب على القياس المحاسبي -وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية- يترتب عليه تعرض الشركة لمخاطر لا يظهر أثرها على القوائم المالية إلا بعد حدوثها فعلاً مما يعرضها لمخاطر التعثر، إضافة إلى أن الإفصاح المحاسبي عن المخاطر في ضوء معيار التقرير المالي الدولي رقم 7-IFRS يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم السليم على حالة الشركة.

ويؤدي تعدد المعايير التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية بمضرة إلى عدم التوحيد المحاسبي ومن ثم صعوبة إجراء المقارنة وتدني جودة القرارات، هذا بالإضافة إلى أن الإفصاح بالقوائم المالية لشركات الوساطة المالية-خاصة تلك المتعلقة بالأدوات المالية-لا زال غير كاف وغير متوافق. مع إصدارات معايير إعداد التقارير المالية الدولية (عطوي، ٢٠١٠م: ٨). كما أن تطبيق المعيار السابع من معايير إعداد التقارير الدولية (IFRS 7) -في بداية عام ٢٠٠٧م- لا زال يصاحبه مشكلات في القياس والعرض المحاسبي حول مخاطر الأدوات المالية، وربما يرجع ذلك إلى ضعف إدراك الإدارة بتطبيق هذا المعيار في ظل الإفصاح الكاف عن الأدوات المالية، خاصة وأن المعيار (IFRS 7) يركز على الشركات التي يجب أن تعمل على تقديم الإفصاحات في القوائم المالية بما يمكن المستخدمين من تقييم أهمية الإفصاح عن الأدوات المالية في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للشركة، بالإضافة إلى أهمية تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية التي تتعرض لها الشركة خلال الفترة المالية، وكيفية إدارة المخاطر.

وعلى ذلك تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

"هل الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الأدوات المالية في شركات الوساطة المالية المصرية

يتوافق مع متطلبات معيار التقرير المالي رقم (٧) أم لا؟"

ويشتق من ذلك التساؤل مجموعة الأسئلة الفرعية التالية:

١. هل يوجد إدراك لدى إدارة شركات الوساطة المالية المصرية بأهمية الالتزام بما ورد في معيار التقرير المالي الدولي رقم (٧)؟
٢. هل يوجد تأثير جوهري للإفصاح عن أهمية الأدوات المالية من حيث الفئات وإعادة التصنيف وغيرها من متطلبات معيار التقرير المالي رقم (٧) على الأداء المالي والمركز المالي لشركات الوساطة المالية في مصر؟
٣. هل يوجد تأثير جوهري للإفصاح عن طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية والتي تتعرض لها شركات الوساطة المالية في مصر وفقاً لمعيار التقرير المالي رقم (٧) على مستوى الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية لتلك الشركات؟

٢.١ أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بصفة رئيسية إلى قياس مستوى الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية في

شركات الوساطة المالية المصرية في ضوء معيار التقرير المالي الدولي رقم (٧).

وتحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١. تحديد مدى إدراك ادارة شركات الوساطة المالية المصرية بأهمية الالتزام بما ورد في معيار التقرير المالي الدولي رقم ٧ (IFRS 7).
٢. بيان أهمية الادوات المالية -من حيث الفئات واعاده التصنيف وغيرها من متطلبات (IFRS 7)- وأهمية الإفصاح عنها على الاداء المالي والمركز المالي لشركات الوساطة المالية في مصر.
٣. بيان طبيعة المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية (مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة) وطريقة ادارة تلك المخاطر وكيفية الإفصاح عنها في التقارير المالية المنشورة لشركات الوساطة المالية في مصر.
٤. اجراء دراسة اختبارية للتعرف على مدى إدراك شركات الوساطة المالية في مصر لمتطلبات المعيار السابع من معايير اعداد التقارير الدولية بغرض قياس أثر الإفصاح عن أهمية الادوات المالية على مستوى الإفصاح والشفافية فضلاً عن بيان أثر الإفصاح عن المخاطر الناجمة عن الادوات المالية على مستوى الإفصاح والشفافية في شركات الوساطة المالية المصرية.

٣.١ أهمية الدراسة:

- ١- من الناحية العلمية: يعد تطبيق معيار التقرير المالي رقم (٧) في مصر أحد أهم التغييرات في بيئة التقارير المالية في مصر، خاصة بعد تضمين المعايير المصرية في نسختها الصادرة في ٢٠١٥م احدى عشر معياراً من معايير التقرير المالي الدولية، ويتناول موضوعاً يعتبر حديث نسبياً، حيث يهتم بالقياس والإفصاح عن المخاطر في شركات الوساطة المالية.
- ب- من الناحية العملية: يوضح مدى النقاط الرئيسية لعناصر الإفصاح والتي تهم مستخدمي القوائم المالية للشركات، وبيان قدرته الشركة على الوفاء بالتزاماتها والتأكد من أنها غير متعثرة، مما يعث الثقة في سوق رأس المال المصري، فضلاً عن ندرة الدراسات التي تم تطبيقها على شركات الوساطة المالية في مصر، على الرغم من كثرة عدد شركات الوساطة المالية وكبر حجم الاموال المستثمرة فيه.

٤.١ فروض الدراسة:

- للإجابة عن تساؤلات الدراسة ولتحقيق أهدافها فقد تم صياغة الفروض الثلاثة التالية:
- الفرض الأول:** "لا يوجد تأثير جوهري للإفصاح عن أهمية الأدوات المالية والعوامل المكونة لها على مستوى الإفصاح بالتقارير المالية المنشورة لشركات الوساطة المالية."
- الفرض الثاني:** "لا يوجد تأثير جوهري للإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية والعوامل المكونة لها على مستوى الإفصاح بالتقارير المالية المنشورة لشركات الوساطة المالية."
- الفرض الثالث:** "لا توجد اختلافات معنوية ذات دلالة احصائية بين آراء عينة الدراسة حول مستوي الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الادوات المالية في شركات الوساطة المالية وفقاً لمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (٧)."

٥.١ حدود الدراسة:

تتلخص حدود الدراسة فيما يلي:

- أ- استخدام المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) لقياس مستوي الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الأدوات المالية دون التعامل مع العقود المشابهة للأدوات المالية مثل الذهب والغاز والكهرباء والوارد ذكرها في الفقرة الثانية من نطاق المعيار.
- ب- عدم التعامل مع الأدوات المالية التي تم استثنائها طبقاً للمعيار للتقرير المالي الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) في نطاق تطبيقه في الفقرة الثالثة.
- ج- استخدام القوائم المالية لشركات الوساطة المالية بداية من عام ٢٠٠٧م نظراً لأن هذا العام هو بداية تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧).

٦.١ منهجية الدراسة:

- تعتمد الدراسة على استخدام كل من المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي وذلك على النحو التالي:
- أ- استخدام المنهج الاستقرائي في صياغة الإطار النظري للدراسة، من حيث المشكلة وأهدافها، وذلك من خلال استقراء الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث والمرآجع والدوريات المحاسبية، وإصدارات التقارير المالية الدولية ومعايير المحاسبة المصرية المقابلة لإصدارات التقارير المالية الدولية.
 - ب- استخدام المنهج الاستنباطي في اشتقاق فروض الدراسة، ثم اختبارها من خلال الدراسة الميدانية التي تمت بهدف اختبار مدى صحة تلك الفروض.

وفي سياق المنهجين الاستقرائي والاستنباطي يمكن وصف وتحليل بيانات الدراسة باستخدام قائمة النقاط (Check list) وذلك لاختبار مستوى الإفصاح والشفافية في شركات الوساطة المالية. وتقوم الدراسة الاختبارية على واقع التقارير المالية المنشورة لشركات الوساطة المالية عن السنوات من ٢٠٠٧م إلى ٢٠١٧م وليس لهذه الفترة دلالات خاصة سوى خدمة هدف الدراسة. ويرجع اختيار شركات الوساطة المالية كدراسة اختبارية عن الظاهرة البحثية للمبررات التالية:

- قيام شركات الوساطة المالية اعتباراً من أول يناير ٢٠٠٧م بتطبيق جزئي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) خاصة فيما يتعلق بتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (٧) والخاص بالأدوات المالية: الإفصاحات (IFRS 7).
- التأكيد والتصديق من قبل مراجعي حسابات شركات الوساطة المالية في تقرير المراجعة على أسس إعداد التقارير المالية ومن بينها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

٧.١ أسلوب جمع البيانات:

لاستخلاص نتائج الدراسة الاختبارية تم الاعتماد على قائمة النقاط (Check List) لتجميع البيانات الأولية لتحقيق أهداف الدراسة في مجالي أهمية الأدوات المالية في الموقف والأداء المالي

للكيان، وطبيعة المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية خلال هذه الفترة وحتى تاريخ إعداد التقارير المالية وكيفية إدارتها.

وقد استندت قائمة النقاط إلى مجموعة الضوابط التالية:

تصنيف المتغيرات الرئيسية إلى متغيرين يمثلان هدفي معيار التقرير المالي الدولي رقم (٧) وهما:

(X): الإفصاح عن أهمية الأدوات المالية

(Z): الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية

وضمت المتغيرات الرئيسية بقائمة النقاط مجموعة من المتغيرات الفرعية والتي تندرج تحت المتغيرين الرئيسيين وذلك طبقاً لمجال معيار التقرير المالي الدولي رقم (٧) IFRS 7 وذلك كما يلي:

أ- المتغير الرئيسي الأول (X): الإفصاح عن أهمية الأدوات المالية، وقد ضم هذا المتغير مجموعة من العناصر وهي: الموقف المالي، وإعادة التصنيف، والقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، وقائمة الدخل الشامل، وأخيراً السياسات المحاسبية.

ب- المتغير الرئيسي الثاني (Z): الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية، وقد ضم هذا المتغير مجموعة من العناصر وهي: مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة.

ويتم قياس مدى الإفصاح عن كل عنصر رئيسي من العناصر السابقة من خلال مجموعة العناصر الفرعية المرتبطة بكل عنصر رئيسي والتي يمكن توصيفها من خلال المكونات الرئيسية لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (٧) كما هو واضح في ملحق رقم (١)، وتم الاعتماد على ثلاثة أوزان لتقييم مستوى الإفصاح للتقارير المالية المنشورة لشركات الوساطة المالية خلال فترة الدراسة بدلالة متطلبات (IFRS 7) وهي (يتم الإفصاح، إلى حد ما، لا يتم الإفصاح)، وتعني هذه الأوزان ما يلي:

- يتم الإفصاح: وتعني أن يتم الإفصاح عن هذه الأداة من الأدوات المالية، وذلك بطريقة كاملة وصحيحة في القوائم المالية أو الإيضاحات المتممة لهذه القوائم.

- إلى حد ما: وتعني أن يتم الإفصاح عن هذه الأداة من الأدوات المالية، ولكن بطريقة غير كاملة سواء في القوائم المالية أو في الإيضاحات المتممة لهذه القوائم.

- لا يتم الإفصاح: وتعني أنه لم يتم الإفصاح عن هذه الأداة من الأدوات المالية، سواء في القوائم المالية أو في الإيضاحات المتممة لهذه القوائم.

٨.١ متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة: وتتمثل فيما يلي:

أ- (X) الإفصاح عن أهمية الأدوات المالية ومكوناته وتحليل الأثر وأهمية مكونات الأدوات المالية.

ب- (Z) الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية وتحليل الأثر للمخاطر ومكوناته.

المتغير التابع: Y مستوى الإفصاح

المتغير الحاكم (الرقابي): إدراك الإدارة بمتطلبات IFRS 7

٩.١ تقسيم الدراسة:

يهدف الجزء التالي إلى بيان الجهود البحثية السابقة في مجال الدراسة، بينما يتم في الجزء الثالث تناول الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية في الفكر والتطبيق المحاسبي، أما تصميم الدراسة الاختبارية فقد خصص له الجزء الرابع، وبعد ذلك تم عرض تحليل بيانات الدراسة في الجزء الخامس، ثم عرض نتائج وتوصيات الدراسة في الجزء السادس، وأخيراً عرض قائمة المراجع.

٢. الجهود البحثية السابقة في مجال الدراسة:

١.٢ دراسات تناولت المعيار السابع من معايير التقارير الدولية (IFRS 7):

هدفت (دراسة حميدات، ٢٠٠٦) إلى بيان متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (٧) وتفسير وتوضيح تلك المتطلبات وإيضاح أثرها على جودة التقارير المالية. وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك أهمية لكل من الإفصاحات الكمية والنوعية، وأن إلغاء معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٠) والخاص بالإفصاح لدى البنوك والمؤسسات المالية المشابهة يدل على أن متطلبات الإفصاح حول الأدوات المالية لم تعد ذات اهتمام خاص، وأن نتيجة أعمال الشركات ترتبط بالمخاطر المرتبطة بها من خلال المتطلبات الموسعة لإفصاحات المخاطر والقيمة العادلة. وتعرضت دراسة (Bischof, 2009) إلى قياس تأثير تبني IFRS 7 من معايير وإعداد التقارير المالية الدولية والمتعلق بالإفصاح عن الأدوات المالية على الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك في أوروبا، وقد ركزت الدراسة على جودة الإفصاح بدلاً من التركيز على الكم فقط وذلك لأغراض تقييم جودة عمليات الإفصاح بحيث يضمن الإفصاح عن كل فئة من فئات المخاطر المختلفة، وقد توصلت الدراسة إلى زيادة البيانات المفصحة عنها نتيجة تطبيق المعيار مما يعطي مؤشراً هاماً للمستثمرين بشأن تقييم مخاطر المحفظة المالية، وأن جميع البنوك تفصح عن مخاطر السوق.

واختصت (دراسة شحاته، ٢٠١٣) بتقييم مستوى الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية المنشورة لبنك الرياض طبقاً لمتطلبات المعيار السابع من المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS 7)، وذلك للتعرف على مدى إدراك الإدارة المصرفية بهذه المتطلبات في الوقت الراهن. وقد أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها عدم توافق بنود القوائم المالية المنشورة لبنك الرياض محل الدراسة مع متطلبات (IFRS 7) بما يعني ضعف إدراك الإدارة المصرفية بهذا البنك لتلك المتطلبات، وفي المقابل يوجد توافق مع بعض البنود الأخرى المتعلقة بالإفصاح عن المخاطر المصاحبة للأدوات المالية.

وقارنت دراسة (Tahat, et al., 2016) بين الإفصاحات عن الأدوات المالية في القوائم المالية للشركات الأردنية المدرجة أسهمها في سوق عمان الدولي في ظل التقرير المالي الدولي رقم (IFRS 7) والإفصاحات المقدمة من تلك الشركات من قبل بموجب معياري المحاسبة الدولي رقم (٣٠)، (٣٢)، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق IFRS 7 يوفر إفصاحاً أفضل من معياري المحاسبة الدولي رقم (٣٠)، (٣٢).

وهدفت (دراسة القضاة، ٢٠١٧) الى بيان أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) ومعيار التقرير المالي الدولي رقم (٧) على عرض القوائم المالية في البنوك الإسلامية الأردنية من خلال اعداد قائمة استقصاء تم توزيعها على معدي القوائم المالية ومراجعي الحسابات الداخليين في البنوك الإسلامية الأردنية. وتوصلت الدراسة الى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للأدوات المالية (الإفصاح والعرض) على عرض القوائم المالية في البنوك الإسلامية الأردنية، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على توحيد الإفصاح والعرض للقوائم المالية في البنوك الإسلامية الأردنية.

وهدفت دراسة (يعقوب & جاسم، ٢٠١٨) إلى تحليل القوائم المالية السنوية في القطاع المصرفي الخاص المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بعد التحول من الممارسات المحاسبية وفق النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين إلى الممارسات المحاسبية وفق معايير التقارير المالية الدولية وبناءاً على التعليمات الملزمة الصادرة من البنك المركزي العراقي، وبحكم كون النشاط المصرفي نشاط يتسم بالدولية وأن المصارف المرابطة المتعاملة مع المصارف الخاصة العراقية تطلب القوائم المالية الختامية المعدة وفقاً لمعايير الإفصاح الدولية، واختبار أثر التحول للمصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في قوائمها المالية فضلاً عن قيمة المصارف المختارة كعينة للبحث خلال فترات مالية مختلفة تمثلت بالأعوام (٢٠١٥-٢٠١٦) وهي تمثل فترة التحول والفترات المالية (٢٠٠٨-٢٠١٠) والتي تمثل فترات ما قبل التحول.

ومن خلال توظيف النماذج الرياضية والأساليب الإحصائية الملائمة لتحقيق الهدف ومنها المقياس الوارد في دراسة (Francis et.al,2004) لجودة المعلومة المحاسبية ومقياس (Tobin's Q) لقياس قيمة المصارف ليخرج البحث بالعديد من الاستنتاجات من أبرزها أن التحول إلى معايير (IFRS) يفسر علاقة الارتباط الإحصائية المعنوية الموجبة مع الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية ممثلة بانخفاض المستحقات غير الاختيارية فضلاً عن التأثير الإيجابي على قيمة المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من خلال ما أظهرته نتائج الدراسة من زيادة قيمة (Tobin's Q). ومن أهم التوصيات التي خرج بها البحث أنه يجب على الجهات المسؤولة عن مهنة المحاسبة بكافة أشكالها ومسمياتها السعي نحو تحول كافة القطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لتبني وتطبيق معايير التقارير المالية الدولية.

٢.٢ دراسات تناولت الأدوات المالية وفقاً لمعايير التقارير الدولية:

بحثت (دراسة رفاعه، ٢٠١٠) مدى توافق التعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي مع متطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية بحسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وكذلك أثر تعليمات مصرف سورية المركزي في التزام المصارف الخاصة بحيث تصبح أكثر انسجاماً مع متطلبات المعايير الدولية. وقد خلصت الدراسة إلى اقتصار التعليمات على تصنيف وقياس أدوات الدين والقروض فقط كأحد أنواع الأدوات المالية دون غيرها، وان هناك العديد من الاختلافات بين متطلبات القياس والإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية في تعليمات

مصرف سورية المركزي والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وتختلف المعالجة المحاسبية التي تتطلبها محاسبة القيمة العادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مع تعليمات مصرف سورية المركزي.

وهدفت (دراسة Papadamou & Tzivinikos, 2013) إلى محاولة التوصل لعلاقة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS بالمخاطر التي قد تتعرض لها الشركة، وذلك بالتطبيق على قطاع البنوك اليوناني. ولتحقيق هدف الدراسة تم تقييم السوق، ومعدل الفائدة ومخاطر سعر الصرف بالبنوك اليونانية واستكشاف العلاقة بين أسس القياس القائمة على آليات السوق والمخاطر والتمتيريات المحاسبية المتعلقة بها قبل وبعد اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وما إذا كانت المعايير الدولية للتقارير المالية من شأنها أن تعزز من المحتوى المعلوماتي للبيانات المحاسبية. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن جميع البنوك تتعرض لمخاطر السوق في حين أن مخاطر معدل الفائدة ومخاطر سعر الصرف تؤثر عليهم في بعض الأحيان، وعلاوة على ذلك، فإدخال IFRS يعزز من القدرة التفسيرية للبيانات المحاسبية، وأيضاً على مدى التعرض للمخاطر المنتظمة وغير المنتظمة، وأن استخدام IFRS قد أظهر مستوى أعلى في نسب الربحية وأيضاً تحقيق المصدقية للبيانات المالية، وأن محاسبة القيمة العادلة قد تساعد على تعرض البنوك اليونانية إلى المزيد من المخاطر وذلك مقارنة بالمعايير المحاسبية اليونانية Greek Accounting Standards GAS.

٣.٢ دراسات تناولت تأثير تطبيق معايير التقارير الدولية على الإفصاح:

هدفت دراسة (Aksu & Kosedag, 2005) إلى التحقق من أن اعتماد معايير إعداد التقارير المالية الدولية من شأنه أن يعزز العلاقة بين معدلات الأداء والتحسين في الإفصاح والشفافية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود اختلافات هامة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ومعايير المحاسبة المحلية على الإفصاح والشفافية لدى الشركات في عينة الدراسة.

وتعرضت دراسة (Aksu, 2006) إلى التحقق من مدى تعزيز مستوى الإفصاح والشفافية بعد الاعتماد طوعية على معايير إعداد التقارير المالية الدولية ومبادئ حوكمة الشركات المحلية، وذلك عن طريق عينة من الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية في اسطنبول. وتوصلت الدراسة إلى أن الالتزام طوعية بمعايير إعداد التقارير المالية الدولية من قبل الشركات قبل الالتزام الجبري لها بسنتين على الأقل، أتاح اتساقاً وقابلية أكبر للمقارنة.

وتوصلت دراسة (Oliveira et.al., 2011) إلى أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وتوجيهات التحديث في الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٥م الخاص بالإفصاح عن المخاطر لم تؤثر إيجابياً على كمية ونوعية الإفصاح عن المخاطر.

وأثبتت دراسة (Miihkinen, 2012) أن معيار الإفصاح الوطني يحسن من جودة الإفصاح عن المخاطر في الشركات المدرجة في فنلندا طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حيث تبين أن حجم الإفصاح عن المخاطر يتزايد مع توافر معلومات أكثر شمولاً واتساعاً، كما أن تأثير المعيار الوطني على جودة هذا الإفصاح كانت أكثر وضوحاً بين الشركات الأقل ربحية.

وتناولت دراسة (Cipullo N., Vinciguerra R., 2014) ثلاث تساؤلات رئيسه تعكس طبيعة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، وكيفية عرضها بالقوائم المالية، وأخيراً توقيت الإفصاح عن قيم الأدوات المالية وكذا تاريخ استحقاقها وتوقيت التدفقات النقدية وكذا الإفصاح عن مخاطر السيولة، حيث تطلب التقرير المالي الدولي IFRS 7 تقسيم المعلومات الى نوعية وكمية، حيث اكدت الدراسة على ان مخاطر السيولة ليست مفهوم جامد، وإنما يستجيب للتغيرات في ظروف السوق والاقتصاد الكلي وغيرها من المتغيرات الأخرى.

وهدفت دراسة (الهلاي، ٢٠١٨) الى التحقق الميداني من ملاءمة تطبيق المعايير المصرية المعدلة والمقابلة ل-IFRS من وجهة نظر المتعاملين مع سوق المال في البيئة المصرية. وذلك من خلال تصميم قائمة استقصاء وزعت على المتعاملين مع السوق (المديرين الماليين، المحللين الماليين، المراجعين الخارجيين) وأظهرت نتائج الدراسة وجود فروق معنوية في تصورات المستقضي منهم بشأن عدم توافر كل من العرض الواضح والتعبير الصادق في التقارير المالية لمخرجات IFRS، وأنه لا توجد فروق معنوية في تصورات المستقضي منهم بشأن كل من: قصور IFRS في الحد من ادارة الربحية، وتوافر القابلية للمقارنة، وكفاية الإفصاح المحاسبي، وعدم توافر التوقيت المناسب لتطبيق IFRS في البيئة المصرية.

٤.٢ دراسات تناولت الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسات المالية:

بحثت دراسة (Cabedo & Tirado, 2004) الكيفية التي يفصح بها عن الخطر بأنواعه المختلفة في القوائم المالية، وتوصلت إلى أن للمعلومات ليست كافية تماماً لأغراض صناعة القرار، وتقديم نموذج لقياس كل نوع من أنواع الخطر وكيفية الإفصاح عنه.

وتناولت دراسة (KPMG, 2009) الإفصاح في البنوك الأوروبية، من خلال عينة من البنوك الأوروبية وعددها ١٦ بنكاً، وذلك من ثماني دول أوروبية، وخلصت الدراسة الى وجود إفصاحات أكبر من متطلبات المعايير الدولية نظراً لمتطلبات القوانين واللوائح المحلية، بالإضافة إلى التوصيات الصادرة عن اللجان الأخرى مثل لجنة المراقبة للبنوك الأوروبية، وان معظم البنوك تفصح بوضوح عن معلومات حول قدرتها القصوى على التعرض لمخاطر الائتمان، سيما في ذلك البنود خارج الميزانية- ومساهماتها في مخاطر الائتمان، وان جميع البنوك أفصحت عن القيمة المعرضة للمخاطر على الرغم من أنها تستخدم فروضاً محاسبية ومعاملات مختلفة في احتساب القيمة المعرضة للمخاطر.

وقامت دراسة (الكبيسي وزلموط، ٢٠٠٩) بتقييم مدى التزام المصارف الأردنية بمتطلبات معيار المحاسبة الدولية رقم (٣٩) -من وجهة نظر معدي ومراجعي القوائم المالية-، ثم بيان وتحليل الفروقات بين وجهتي نظر معد البيانات المحاسبية ومراجعي الحسابات الخارجي في تقييم متطلبات معيار المحاسبة الدولي (٣٩) وأخيراً البحث في التوصيات والحلول التي يمكن أن تساهم في تطبيق أفضل لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) وذلك في المصارف الأردنية. وخلصت الدراسة الى أن

القيمة العادلة ليست البديل الوحيد لتقييم المشتقات المالية، وأنه لإبد من التفكير في البدائل والآليات الأخرى، وأن توفير معلومات مالية ذات جودة يتطلب التعاون المشترك والبناء من خلال لجان مشتركة ومتخصصة قادرة على بلورة وتطبيق المعايير المناسبة.

وبحث دراسة (السيد، ٢٠١٤) قياس مخاطر شركات الوساطة المالية في البورصة المصرية، واختبار تأثير هذه المخاطر على قيمة التداول لشركات الوساطة المالية باستخدام التحليل العاملي والانحدار المتعدد، وذلك خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤، وتم تجميع البيانات باستخدام قائمة استقصاء تم توزيعها على شركات الوساطة المالية، وأوضحت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير إيجابي غير معنوي لكل من متغير مخاطر الممارسة ومخاطر الائتمان والمخاطر المرتبطة بعمل المراقب الداخلي على قيمة التداول لشركات الوساطة المالية، وأيضا هناك تأثير سلبي غير معنوي لكل من متغير المخاطر المالية ومخاطر الأعمال ومخاطر الحوكمة على قيمة التداول لشركات الوساطة المالية.

وهدفت (دراسة عبد الصمد ٢٠٠٩) إلى تحديد المخاطر الرئيسية التي تواجه البنوك التجارية وتحديد متطلبات الإفصاح عن هذه المخاطر كما وردت في المعايير المحاسبية المحلية والدولية، ثم وضع إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر وتطبيقه لأحد البنوك المصرية بهدف وضع تصور عملي للإفصاح عن المخاطر بما يتناسب مع متطلبات الجهات الإشرافية والمعايير المحاسبية. وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة تطبيق البنوك التجارية على المستوى المحلي وعلى المستوى الدولي للإطار المقترح للإفصاح عن المخاطر، وذلك بهدف تضيق الفجوة بين مقررات لجنة بازل II والتطبيق العملي، وتطويز كل من المعيار المحاسبي المصري رقم (١٩) والمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) المتعلقان بالإفصاح بالقوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة.

وهدفت دراسة (قريب & على، ٢٠١٥) التي التعرف على أثر التوافق بين كل من معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية على جودة الإفصاح المحاسبي، وتم جمع بيانات الدراسة التطبيقية من خلال التقارير المالية لعينة الدراسة المتمثلة في مجموعة شركة سودائل للاتصالات، بنك التضامن الإسلامي، بنك فيصل الإسلامي وبنك تنمية الصادرات، وذلك لإجراء المقارنة بين معايير العرض والإفصاح الإسلامي رقم (١) المستخدم في المصارف ومعايير التقارير المالية الدولية، الأدوات المالية: الإفصاحات IFRS 7، كما تم جمع بيانات الدراسة الميدانية عن طريق استمارة استبيان تم توزيعها على عينة الدراسة المتمثلة في المراجعين، المحاسبين، المحللين الماليين، والأكاديميين والباحثين، وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد توافق على مستوى الإطار المفاهيمي بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية، وينتج عن توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية معلومات تساعد في إمكانية المقارنة بين المعلومات المالية لفترات متتالية لنفس المؤسسة والمؤسسات الأخرى المناظرة لها، ومعلومات تلبي احتياجات المستثمر الأجنبي، ومعلومات للتنبؤ بالنتائج المتوقعة للأحداث المختلفة.

٥.٢ تحليل وتقييم نتائج الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة القياس والإفصاح المحاسبي للأدوات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية المختلفة، وركزت بصورة رئيسية على تعدد المعايير المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية وأثرها على القوائم والتقارير المالية، كما تم عرض بعض معايير التقارير المالية الدولية ومنها المعيار الدولي رقم IFRS 7 وأثر تطبيقها على العرض والإفصاح المحاسبي.

ويلاحظ أن مجال تطبيق معظم تلك الدراسات كان في مجال البنوك، ولم تتناول تلك الدراسات -في حدود ما اطلع عليه الباحث- الإفصاح عن الأدوات المالية في شركات الوساطة المالية، مما يدل على وجود فجوة بحثية تمثلت في أن الإفصاح بالقوائم المالية لشركات الوساطة المالية لا زال في حاجة إلى بحث لبيان مدى كفايته من ناحية ومدى توافقه مع إصدارات معايير التقارير المالية الدولية من ناحية أخرى، وهو ما سوف نتناوله الدراسة الحالية من خلال التطبيق على شركات الوساطة المالية التي تراول أنشطتها في البيئة المصرية.

٣. الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية في الفكر والتطبيق المحاسبي:

تعتبر المحاسبة عن الأدوات المالية من الموضوعات التي نالت اهتماماً كبيراً من الباحثين والممارسين لمهنة المحاسبة ومن الجهات والمنظمات العلمية والمهنية. فقد أدت التطورات الكبيرة في الأسواق المالية وانتشارها إلى ظهور العديد من الأدوات المالية الحديثة التي يمكن اقتنائها لأغراض استثمارية مختلفة.

١.٣ ماهية وتقسيمات الأدوات المالية:

الأداة المالية هي أي عقد يحدث أصلاً مالياً لمشروع والتزام مالي أو أداة ملكية لمشروع آخر، والأصل المالي هو أي أصل يكون عبارة عن نقدية أو أدوات حقوق الملكية لمشروعات أخرى أو حق تعاقدية. وأشار معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) إلى بعض الأدوات المالية الأكثر شيوعاً وهي: ذمم مدينة تجارية وذمم دائنة تجارية، أوراق قبض ودفع، قروض مأخوذة ومقدمة، وسندات مدينة ودائنة، الأسهم والسندات.

وعرفها المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ بأنها 'أداة مالية تتغير قيمتها تبعاً للتغير في سعر فائدة أو سعر ورقة مالية أو سعر سلعة معينة أو سعر صرف إحدى العملات أو أحد مؤشرات الأسعار أو أي متغير مماثل، كما أنها لا تتطلب استثماراً مبدئياً، أو قد تتطلب استثماراً أساسياً ضئيل القيمة إذا ما قورنت بالعقود الأخرى التي لها نفس الاستجابة للتغيرات في ظروف السوق، كما أنها يتم سدادها أو تسويتها في تاريخ مستقبلي'. (IAS, No.39, 1998, Par.10).

وتظهر أهمية الأدوات المالية في أنها تقوم بتثبيت سعر السلعة محل التعاقد في الوقت الحاضر، وكذلك في وقت التسليم في المستقبل، وتكون القيمة النقدية التبادلية في تاريخ التسوية عبارة عن الفرق بين السعر المحدد في العقد وسعر السوق في تاريخ الاستحقاق.

ويتم التعامل في عقود الأدوات المالية إما عن طريق الاسواق المنظمة organized markets أو من خلال الاسواق غير المنظمة unorganized markets ويتمثل الفرق بينهما في أن الاسوق المنتظمة لها مكان محدد "البورصة"، وفيه يتم توحيد شروط التعامل في عقود المشتقات، مثل الشروط المتعلقة بالتسليم والتسوية والحد الأقصى لعدد عقود المضاربة بحوزه كل عميل من أصل معين. أما الاسوق غير المنتظمة فهي سوق بلا مكان محدد لعقد الصفقات، وانما تتكون من تجار وبيوت الوساطة المالية (over the counter) وتتميز هذه السوق عن الاولى في أنها تأخذ مطالب العميل في الحسبان عند ابرام العقود.

وتستخدم الأدوات المالية في التحوط من المخاطر والذي من شأنه أن يمكن المنشآت من اتباع مسارات ذات مخاطر معلومة والابتعاد عن مسارات بديلة غير معلومة النتائج (هندي، ٢٠٠٣: ٢٣).

وتنقسم الأدوات المالية الى: أدوات مالية أساسية (تقليدية) ويمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين هما الأسهم (عادية أو ممتازة)، والسندات (حقوق الدائنية). وأدوات مالية مشتقة وتشمل الوسائل المالية المشتقة من الأدوات المالية الأساسية لأغراض توفير الحماية ضد المخاطر مثل العقود المستقبلية، العقود الآجلة، عقود الخيارات، عقود المبادلة. حيث تتضمن تلك الأدوات المشتقة أو ما يطلق عليها المشتقات المالية كل الأدوات المالية الحديثة المشتقة من أدوات استثمارية تقليدية سبق إصدارها وتداول في أسواق المال في الوقت الحاضر، وهي تعتبر عقوداً مالية ينشأ عنها حقوق والتزامات كنتائج لتمويل الأخطار من طرف إلى آخر دون تبادل الأدوات المالية التقليدية -موضوع الاتفاق- والتي تنشأ عنها هذه الأخطار. وعقد المشتقات -بصفة عامة- يمكن تعريفه على أنه "عقد خاص تشق معظم قيمة من أصل أو مؤشرات أسهم أو سندات أو عملة أو سلعة (Jorion, 1997: 17).

ويخلص الباحث إلى أن الأوراق المالية المتداولة في أسواق رأس المال تنقسم إلى أوراق مالية أساسية مثل الأسهم والسندات، وأوراق مالية مشتقة مثل عقود المشتقات المتمثلة أساساً في العقود الآجلة والعقود المستقبلية وعقود الخيارات وعقود المبادلة.

٢.٣ أهمية الأدوات المالية واستخداماتها:

تعتبر الأدوات المالية أدوات للتغطية ضد المخاطر، كما تمثل أداة تتيح فرصاً أفضل لتخطيط التدفقات النقدية، فضلاً عن كونها تمثل فرصاً استثمارية جديدة، وأنها أداة لاستكشاف السعر الذي سيكون عليه الأصل محل التعاقد في السوق الحاضر، وذلك في تاريخ التسليم. هذا فضلاً عن مساهمتها في تخفيض تكلفة المعاملات، الأمر الذي يسهم في تحسين مستوى السيولة وكفاءة السوق، بالإضافة إلى توفير المرونة والفاعلية لتنفيذ الاستراتيجيات الاستثمارية. وتتميز المشتقات المالية أيضاً بالقدرة على تجزئته المكونات المختلفة للمخاطر، وفرزها وتوزيعها على الراغبين والقادرين على تحمل كل عنصر من عناصرها بأدنى تكلفة ممكنة، مما يؤدي إلى تخفيض إجمالي تكلفة المخاطر

وتحسين الكفاءة الاقتصادية للأسواق المالية، كما تعمل المشتقات على توفير أسلوب جديد لإدارة المخاطر المالية، حيث يمكن عن طريقها عزل المخاطر المتعددة التي تتجمع معا في الأدوات المالية التقليدية، بحيث يمكن إدارة كل منها بشكل مستقل (السيد، ١٩٩٧: ٥٦).

وتتمثل محاذير استخدام الأدوات المالية في كونها تغطي مراكز قائمة، إلا أنها قد تغري المتعاملين لأخذ مراكز جديدة، وهذا الإغراء قد يدفع البعض للتمادي في التعامل لدرجة قد تجعلهم يتناسون مخاطرها، فأستعمال المشتقات المالية في ظروف غير ملائمة يكون في غاية الخطورة إذ أن الأجراء بالمضاربة في ظرف يستدعى التحوط يمثل الخطر ذاته حتى مع وجود معرفة بالخطر (chance, 2015:23).

٣.٣ الخصائص المحاسبية للأدوات المالية:

تمثل الأدوات المالية -في معظمها- اتفاقات لتحويل مخاطر التمويل والاستثمار المتعلقة بالأدوات المالية الأساسية دون أن يحدث تبادل أو تحويل لهذه الأدوات الأساسية بين طرفي الاتفاق في تاريخ العقد. وهذا التبادل قد يحدث في تاريخ لاحق أو قد لا يحدث مطلقاً حتى تاريخ انتهاء العقد. ومن ثم فإن المدخل المحاسبي يتعامل مع الأصول والالتزامات الناتجة عن هذه الأدوات على أنها مجرد ارتباطات أو أصول والتزامات عرضية "contingency" وليست أصول والتزامات تقليدية، وبالتالي يتم أدرجها خارج الميزانية (الشامي، ١٩٩٨: ١١٦).

وعادة ما تختلف المعالجة المحاسبية للأدوات المالية تبعاً لاختلاف الهدف من التعامل مع هذه الأدوات، إذ قد تختلف أسس القياس سواء في تاريخ العقد أو في تاريخ اعداد القوائم المالية، وكذلك تختلف متطلبات العرض والافصاح داخل القوائم المالية أو خارجها، وايضا تختلف معالجه الارباح والخسائر الناتجة عن تحركات القيم العادلة تبعاً لدوافع وأهداف الإدارة من التعامل فيها.

ويري (Molvar & Green, 1995: 55) أن الخصائص المحاسبية للأدوات المالية تتمثل في الآتي: في أنه لا يتم التعبير عن قدر كاف من العلاقة بين أطراف التعاقد للمشتقات في الحسابات، وأن العمليات المرتبطة بالمشتقات تتسم بعدم الوضوح والتعقيد مما يؤدي إلى ارتباطات مالية أو بعض المشكلات المحاسبية، وارتباط المشتقات بدرجة عالية من المخاطر قد يعرض الشركة المتعاملة فيها لمخاطر الخسارة، وعدم توافر القواعد المحاسبية والضريبية اللازمة لتنفيذ وتشغيل هذه الأدوات المشتقة.

٣.٤ المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية:

يعتبر تقديم الإفصاح الذي يمكن المستخدمين من تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية التي تتعرض لها الشركة في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير من أهم متطلبات (IFRS) (7)، وبالتالي فإن مخاطر الأدوات المالية تتمثل في:

- **مخاطر السوق Market Risk**: تتمثل مخاطر السوق في تقلب القيمة العادلة بسبب التغيرات في الأسعار والتي تتكون من مخاطر العملة، مخاطر أسعار الفائدة وكذلك تراجع الإيرادات نتيجة تقلبات

أسعار الفائدة، والإيرادات والتكاليف التي تكون مرتبطة بأسعار الفائدة، وبالتالي فإن مراقبة مخاطر التقلبات في أسعار الفائدة يعتبر من الأمور الهامة في تقييم كفاءة الإدارة للأصول والخصوم.

- **مخاطر السيولة *Liquidity risk***: وترتبط هذه المخاطر بمقارنة احتياجات السيولة في الشركة (لمقابلة أصحاب الودائع والقروض) مع المصادر الفعلية للسيولة (من بيع أصل وزيادة خصم). وهذه العلاقة بين احتياجات السيولة ومصادرها تعتبر مؤشر أساسي لخطر السيولة بالشركة، وأن المقارنة بين العائد والخطر المتوقعين من السيولة يمكن من تجنب المشاكل غير المرغوبة لنقص أو زيادة السيولة، إذ أن التحول من الاستثمارات قصيرة الأجل إلى الاستثمارات طويلة الأجل وزيادة حجم الائتمانات يزيد من العائد المحقق للشركة ويزيد في ذات الوقت من مخاطر السيولة والعكس صحيح. وتعتبر العلاقة بين السيولة ورأس المال من الأمور التي يجب أن تأخذها الإدارة العليا للشركة في الاعتبار لأن مخاطر السيولة يمكن أن تؤثر على رأس المال، الأمر الذي قد يزيد من خطورة وضعية السيولة، كما أنه من الضروري أن تقوم الشركة بتكوين احتياطي قوي من السيولة لتجمل فترات طويلة من الضغط في الأسواق المالية والافتقار إلى السيولة.

- **مخاطر الائتمان *Credit Risk***: وهي المخاطر المتمثلة في الخسارة الناتجة عن امتناع الطرف المقابل عن الوفاء بالتزاماته تجاه الأدوات المالية الحديثة، وتتمثل هذه الخسارة في تكلفة إحلال عقد جديد محل السابق تعادل تكلفة الاستبدال عند الامتناع.

وتوجد سياسات لإدارة المخاطر الائتمانية توضح كيفية اتخاذ القرار الائتماني على مختلف المستويات الإدارية والتنظيمية، وتتضمن المعايير والتوجيهات العامة التي يتعين على أجهزة الائتمان بالفروع الالتزام بها لتجنب المخاطر الائتمانية (مجيد، ٢٠١٥: ١٢). ويرى الباحث إن تحليل المخاطر والتنبؤ بها مسبقاً يسمح بالتحكم فيها وتخفيف حدتها وتجنب آثارها، وعموماً تتحدد أهداف إدارة المخاطر في التعرف على إجمالي المخاطر المحتملة الحدوث، وتركز المخاطر، وقياس المخاطر، ومراقبة المخاطر بالتحكم فيها وإعداد التقارير وفقاً للقواعد القانونية.

٥.٣ الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية:

في عام ٢٠٠٥م صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٧) الأدوات المالية: الإفصاحات، وتم تخصيصه للإفصاح المتعلق بالمخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية، وقد أضاف المعيار إفصاحات جديدة عن الأدوات المالية، خاصة بعد ظهور مشاكل عدة ناتجة عن عدم كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها والمتعلقة بالتعامل مع المخاطر المحيطة بالأدوات المالية (مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق).

وحتى يتم الإفصاح عن مخاطر السوق فإنه يجب الإفصاح عن كيفية التعرض لمخاطر السوق، كيفية نشوء مخاطر السوق، سياسات إدارة مخاطر السوق، أساليب قياس مخاطر السوق، بيانات كمية عن مخاطر السوق، تركيز مخاطر السوق.

وفي هذا الصدد أكدت نتائج بعض الدراسات المحاسبية (خشارمة، ٢٠٠٣: ٩٨) وكذلك التقارير الصادرة عن الهيئات المهنية وغير المهنية، على أن حدوث أزمات الأسواق المالية وانهايار بعض الشركات العالمية، يرجع إلى عدم كفاية ممارسات الإفصاح عن المخاطر بصفة عامة، ومخاطر الأسواق بصفة خاصة، بالتقارير المالية المنشورة للشركات. فعلى سبيل المثال أكد التقرير الصادر عن الأمم المتحدة، سنة ١٩٩٩م، وكذلك تقرير الاتحاد الدولي للمحاسبين، سنة ٢٠٠٠م، على أن ضعف نظم التقرير المالي وممارسات إدارة المخاطر يمثل أحد الأسباب الرئيسية للانهايارات المالية بالشركات والأسواق المالية العالمية. كما أكد التقرير الصادر عن المجموعة العليا للإشراف المالي للاتحاد الأوروبي The high level group on financial supervision in the EU، سنة ٢٠٠٩م، على أن أحد الأسباب الرئيسية للأزمات المالية يتمثل في عدم كفاية الإفصاح عن المخاطر بالجهاز المصرفي.

٦.٣ وسيلة الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية:

من أجل تحقيق هدف الدراسة وهو تقديم الإفصاح الذي يمكن المستخدمين من تقييم أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي يتطلب المعيار الإفصاح عن بنود قائمة المركز المالي، حيث يتطلب المعيار الإفصاح عن القيمة الدفترية على النحو المحدد في معيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس)، ويتم ذلك إما في قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات (IFRS 7) الفقرة ٨: أ، ب، ج، د، وذلك عن الفئات التالية:

الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، والتي يتم تحديدها على إنها متداولة، كذلك عند الاعتراف الأولي بها. والأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والمصنفة على إنها محتفظ بها بهدف المتاجرة. والأدوات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. والقروض والذمم المدينة. والأدوات المالية لأغراض البيع.

وفيما يخص الأصول المالية أو الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (IFRS 7) الفقرة ٩ والفقرة ١٠، فبالنسبة للقروض والذمم المدينة المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، فإنه يجب الإفصاح عنه في قائمة الدخل في تاريخ إعداد التقارير، ومقدار التغير في القيمة العادلة لمشتقات الائتمان، مقدار التغير خلال هذه الفترة وبشكل تراكمي، وعن القيمة العادلة للقروض التي تعزى إلى تغييرات في مخاطر الائتمان للأصول المالية، والإفصاح عن الأساليب المستخدمة امتثالاً للفقرتين السابقتين.

كما يجب الإفصاح في قائمة الدخل الشامل عن صافي الأرباح أو الخسائر الصافية في قائمة الدخل الشامل أو في الإيضاحات (IFRS 7) الفقرة ٢٠: أ) وذلك للبنود التالية: الأصول المالية أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، الأصول المالية المتاحة للبيع، والتي تبين بشكل منفصل مبلغ الربح أو الخسارة المعترف بها في الدخل الشامل الأخر خلال تلك الفترة، الأصول المالية المحتفظ بها للاستحقاق والاستثمارات، القروض والذمم المدينة، الالتزامات المالية تقاس بالتكلفة المطفأة.

كما أوجب المعيار الإفصاح في السياسات المحاسبية على كل كيان أن يفصح عن ملخص للسياسات المحاسبية الهامة، وأساس القياس (أو القواعد) المستخدمة في إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الأخرى المستخدمة، والتي هي ذات الصلة لفهم القوائم المالية (7 IFRS الفقرة ٢١) وقد يتم ذلك من خلال: السياسات المتعلقة بالأصول بالقيمة العادلة، السياسات المتعلقة بالدخل الشامل، السياسات المتعلقة بحركة الأسهم المتداولة، وصف طريقة تحديد القيمة العادلة وفقاً لبيانات السوق، وصف طريقة تحديد القيمة العادلة وفقاً لبيانات أخرى.

٧.٣ تقييم المعيار المحاسبي المصري رقم (٤٠):

جاء المعيار المحاسبي المصري رقم (٤٠) الأدوات المالية ترجمة لمعيار التقرير المالي الدولي IFRS 7، وكانت هناك نقاط خروج على هذا المعيار، يمكن ذكرها على الوجه التالي:

- لم يرد في المعيار المصري رقم (٤٠) الفقرات التالية (IFRS 7, 2005):

- * الفقرة ٥/ التي تناولت متطلبات الإفصاح عن مخاطر الائتمان.
- * الفقرة ١٠/ التي تناولت عرض جميع التغيرات التي تحدث في القيمة العادلة للالتزام المالي.
- * الفقرة ١١/ج والتي اشارت الى وصف مفصل للمنهجية المستخدمة لتحديد آثار التغيرات في مخاطر ائتمان الالتزامات المالية، كما تناولت الفقرات السابقة الاصول المالية المقومة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل.

* الفقرة ٢٠/ والتي أظهرت أهمية قيام الشركة بالإفصاح عن تحليل الربح أو الخسارة المعترف بها في بداية الدخل الشامل الناتج عن الغاء الاعتراف بالأصول المالية التي قيست بالتكلفة التي تم استغراقها.

- لم يتناول المعيار المصري المقابل الفقرات من ٤٣:٤٥ والتي تشير الى تاريخ النفاذ والانتقال الى سريان تطبيق هذا المعيار اعتباراً من ٢٠٠٧/١/١ والتشجيع على التطبيق المبكر، وتحسين الإفصاحات بشأن الأدوات المالية من خلال الإفصاح عن كل فئة من الأصول المالية والالتزامات المالية.

- لم يرد في المعيار المصري المقابل تعريف المصطلحات بالملحق A مثل مخاطر الائتمان ومخاطر العملة، والقروض المستحقة.

٤. الدراسة الاختبارية:

١.٤ أهداف الدراسة الاختبارية

- تهدف الدراسة الاختبارية الى قياس مستوى الإفصاح عن الأدوات المالية ومخاطرها في ضوء التقرير المالي الدولي رقم ٧ (IFRS 7) في شركات الوساطة المالية المصرية من خلال التقاير المالية لشركات الوساطة المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٩م-٢٠١٨م. وصل وصل عدد شركات السمسرة في الأوراق المالية المرخص لها بالعمل في هذا النشاط ١٧٠ شركة حتى ٢٠١٨-١٢-٣٠ بالمقارنة ب ١١٩ شركة بنهاية عام ٢٠٠٤ (ملحق رقم (١)).

ويمارس هذا النوع من الشركات عمليات الوساطة بين المتعاملين في الأوراق المالية بيعا وشراء. أي أن شركة السمسرة تؤدي دور الوسيط أو الوكيل المالي بين مشتري وبائعي الأوراق المالية نظير عمولة تفاوضية.

٢.٤ مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع الدراسة في التقاير المالية لشركات الوساطة المالية في مصر والموضحة في ملحق البحث رقم (١)، حيث:

* تشير الفقرة (٧) من المعيار المصري رقم (٤) المقابل لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (IFRS 7) الى انه على الشركة الافصاح عن المعلومات التي تتيح للمستخدمين (المتعاملين) تقييم أهمية الادوات المالية بالنسبة الى مركزها وأدائها المالي، كما تشير الفقرة (١٨) من ذات المعيار الى انه على الشركة الافصاح عن القروض المستحقة الدفع في ضوء البنود أ، ب، ج، وتشير الفقرة (٢٠) من ذلك المعيار الى كيفية الافصاح عن بنود الدخل، والمصروفات والمكاسب والخسائر في القوائم المالية.

* تشير الفقرة (٢١) من المعيار المصري رقم (٤) المقابل لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (IFRS 7) الى افصاحات أخرى تتعلق بالسياسات المحاسبية الواجب اتباعها عند عرض القوائم المالية، كما تشير الفقرتان ٢٢، ٢٤ من ذات المعيار الى الافصاح -بشكل منفصل- لكل نوع من أنواع التغطية المرتبطة بالتدفقات النقدية وصافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية.

٢.١.٤ السياسات المحاسبية:

وفقا للفقرة ١١٧ من معيار المحاسبي الدولي رقم (١) "عرض القوائم المالية" والمعدل في ٢٠٠٧، أنه يجب ان تفصح الشركة في ملخص السياسات المحاسبية الهامة عن اساس (أسس) القياس المستخدم في اعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الأخرى المستخدمة التي تكون ملائمة لفهم القوائم المالية.

٢.٢.٤ العرض:

تشير الفقرة ٤٢/ب من المعيار المصري رقم (٤) المقابل لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (IFRS 7) الى أهمية افصاح الشركة عن المعلومات التي تساعد مستخدم القوائم المالية على فهم العلاقة بين الاصول المالية المحولة التي لم تستبعد من الدفاتر. وأكدت فقرات المعيار المصري على أهمية فهم مستخدمي القوائم المالية من خلال العرض والافصاح بشكل واضح عن المعلومات.

ويرى الباحث غياب لتعريف المصطلحات في ملحق المعيار المصري رقم (٤٠) يؤثر الكثير من الغموض في كثير من المعالجات المحاسبية التي تحتوي على هذه المصطلحات.

٤.٢.٣ التعبير الصادق:

تشير الفقرة (١٦) من المعيار المصري رقم (٤٠) الى انه عندما تـضمحل قيمة الاصول المالية بسبب خسائر الائتمان وتسجل الشركة هذا الاضمحلال في حساب مقل يسمى (مخصص خسائر الائتمان) بدلا من تخفيض الرصيد الدفترى للأصل مباشرة.

ويرى الباحث ان الافصاح عن الخسائر المحتملة دون الافصاح عن المكاسب المستقبلية يدل على ان متطلبات العرض والافصاح في IFRS 7 تؤثر على ممارسه التحفظ المحاسبي، بما يتعارض مع الحيادية في اظهار المعلومات.

٤.٢.٤ القابلية للمقارنة:

هي خاصية تمكن المتعاملين من فهم أوجه التشابه أو الاختلاف بين مفردات القوائم المالية. وقد اشارت الفقرة (٢٥) من المعيار المصري رقم (٤) للمقابل لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (IFRS 7) الى انه يجب على الشركة الافصاح عن القيمة العادلة لكل فئة من فئات الاصول المالية، بطريقة تسمح بمقارنتها مع رصيدها الدفترى. ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم التحقق من مدى تطبيق (IFRS 7) وذلك باستخدام أداة الدراسة وهي قائمة النقاط مع ربط متغيرات الدراسة الرئيسية بأهداف الدراسة والمتغيرات الفرعية بصـلب المعيار وذلك كما يلي:

قسمت الدراسة محتوى التقارير المالية لهذه الشركات إلى فئتين: الأولى الافصاح عن أهمية الأدوات المالية وذلك من خلال بيان أهمية الافصاح عن الموقف المالي لفئات الأدوات المالية، أهمية الافصاح عن إعادة تصنيف الأدوات المالية، والأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، وأهمية الافصاح عن قائمة الدخل الشامل، وأهمية الافصاح عن السياسات المحاسبية للأدوات المالية. والثانية الافصاح عن مخاطر الأدوات المالية وذلك من خلال الافصاح عن مخاطر الائتمان الناجمة عن الأدوات المالية، والافصاح عن مخاطر السوق الناجمة عن الأدوات المالية، والافصاح عن مخاطر السيولة الناجمة عن الأدوات المالية.

ولغرض تحديد حجم العينة من مجتمع إحصائي معلوم (بمعنى معرفة عدد الأفراد الذين يتكون منهم ذلك المجتمع يكون معلوما) فإنه يتم اتباع الخطوات التالية (كانافوس، ٢٠٠٤: ٣٦):
(أ) تحسب حجم العينة على أساس أن حجم المجتمع الإحصائي غير معلوم من المعادلة التالية:

Z²

$$\text{حجم العينة (ن)} = \frac{Z^2 \times \text{ف (١ - ف)}}{\text{م}^2}$$

م²

حيث:

Z: القيمة المعيارية عند مستوى ثقة معين وهي في جميع أحوال الأبحاث تأخذ أحد رقمين هما:

Z = 1.96 عند مستوى دلالة ٠.٠٥ أو مستوى ثقة ٩٥%

Z = 2.58 عند مستوى دلالة ٠.٠١ أو مستوى ثقة ٩٩%

خ م: الخطأ المعياري المسموح به وهو أيضاً في جميع أحوال الأبحاث يأخذ أحد قيمتين هما:

$$خ م = 0.05 \text{ عند مستوى ثقة } 95\%$$

$$خ م = 0.01 \text{ عند مستوى ثقة } 99\%$$

ف: هي درجة الاختلاف بين مفردات المجتمع الإحصائي وقد اصطلح العلماء على وضعها بقيمة

$$\text{ثابتة، أي أن قيم ف} = 0.5 \text{ دائماً.}$$

وهو = 384 مفردة.

(ب) نقوم بعد ذلك بتصحيح حجم العينة وذلك باستخدام معادلة تصحيح حجم العينة التالية:

$$\text{حجم العينة} = \frac{n}{1 - \frac{1}{n}} + 1$$

حيث:

ن: حجم العينة من مجتمع غير معلوم كما سيتم حسابها في الخطوة (أ).

ن: حجم المجتمع الإحصائي.

ن: عدد مفردات العينة.

وهو = 109 شركة.

وفي سبيل تحديد حجم العينة الامثل تم استبعاد الشركات التالية: الشركات المقيدة بعد عام 2009م نظراً لعدم توافر تقارير مالية في هذا العام، والشركات التي تم شطبها خلال فترة الدراسة، والشركات التي لا توفر تقارير مالية منشورة. وبتطبيق الشروط السابقة تم اختيار 105 شركة بنسبة 96% من حجم العينة المطلوب.

3.4 أداة جمع البيانات:

استخدم الباحث قائمة النقاط (Check List) كأداة من أدوات جمع البيانات الأولية ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة، ولتحقيق الهدف منها وهو التحقق من مدى تطبيق المعيار الدولي رقم (7)، وذلك باستخدام أداة الدراسة وهي قائمة النقاط في ربط المتغيرات الرئيسية بهدف الدراسة والمتغيرات الفرعية بصلب المعيار وذلك كما يلي:

3.1.4 الإفصاح حول تقييم أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي والأداء:

من أجل تحقيق الهدف الأول وهو تقديم الإفصاح الذي يمكن المستخدمين من تقييم أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي يتطلب المعيار الإفصاح عن:

أ. قائمة المركز المالي:

حيث يتطلب المعيار الإفصاح عن القيمة الدفترية على النحو المحدد في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس)، ويتم ذلك إما في بيان المركز المالي أو في الإيضاحات (IFRS 7 الفقرة ٨: أ، ب، ج، د) وذلك عن الفئات التالية:

- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي يتم تحديدها على أنها متداولة كذلك عند الاعتراف الأولي بها، الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والمصنفة على أنها محتفظ بها بهدف المتاجرة، الأدوات المالية المحتفظ بها حتى تأريخ الاستحقاق، القروض والذمم المدينة، الأدوات المالية لأغراض البيع.

وقد قام الباحث باختبار هذه العناصر من خلال قائمة النقاط (Check List) بالمتغير (X1) والذي تم قياسه من خلال المتغيرات الفرعية من (X11) وحتى (X16).

ب. إعادة تصنيف الأدوات المالية:

فيما يخص إعادة تصنيف الأصول المالية بسعر التكلفة المطفأة أو التكلفة بدلاً من القيمة العادلة، بالقيمة العادلة وليس على أساس التكلفة أو التكلفة المطفأة (IFRS 7) الفقرة ١٢ أ، ب، وفي الحالتين يجب الإفصاح عن مبلغ الأصول المعاد تصنيفها وأسبابه.

وقد قام الباحث باختبار هذه العناصر من خلال قائمة النقاط (Check List) بالمتغير (X2) والذي تم قياسه من خلال المتغيرات الفرعية من (X21) وحتى (X24).

ج. الأصول المالية أو الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

فيما يخص الأصول المالية أو الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (IFRS 7) الفقرة ٩ والفقرة ١٠، فبالنسبة للقروض والذمم المدينة المحددة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، فيطلب الإفصاح عن الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان في تاريخ إعداد التقارير.

وقد قام الباحث باختبار هذه العناصر من خلال قائمة النقاط (Check List) بالمتغير (X3) والذي تم قياسه من خلال المتغيرات الفرعية من (X31) وحتى (X34).

د. قائمة الدخل الشامل:

يجب على الشركة أن تفصح عن صافي الأرباح أو الخسائر الصافية في قائمة الدخل الشامل أو في الإيضاحات (IFRS 7 الفقرة ٢٠: أ) وذلك للبنود التالية: الأصول المالية أو الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، والأصول المالية المتاحة للبيع، والتي تبين بشكل منفصل مبلغ الربح أو الخسارة المعترف بها في الدخل الشامل الأخرى خلال تلك الفترة، والأصول المالية المحتفظ بها للاستحقاق والاستثمارات، والقروض والذمم المدينة، والإلتزامات المالية تقاس بالتكلفة المطفأة.

وقد قام الباحث باختبار هذه العناصر من خلال قائمة النقاط (Check List) بالمتغير (X4) والذي تم قياسه من خلال المتغيرات الفرعية من (X41) وحتى (X44).

٥. السياسات المحاسبية:

وفقاً للفقرة ١١٧ من IAS 1 "عرض البيانات المالية" (المعدل في عام ٢٠٠٧)، "أنه على كل كيان أن يفصح عن ملخص للسياسات المحاسبية الهامة، وأساس القياس (أو قواعد) المستخدمة في إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الأخرى المستخدمة والتي هي ذات الصلة لفهم القوائم المالية (IFRS 7 الفقرة ٢١)". وقد تم ذلك من خلال السياسات المتعلقة بالأصول بالقيمة العادلة، والسياسات المتعلقة بالدخل الشامل، والسياسات المتعلقة بحركة الأسهم المتداولة، ووصف طريقة تحديد القيمة العادلة وفقاً لبيانات السوق، ووصف طريقة تحديد القيمة العادلة وفقاً لبيانات أخرى.

وقد قام الباحث باختبار هذه العناصر من خلال قائمة النقاط (Check List) بالمتغير (X5) والذي تم قياسه من خلال المتغيرات الفرعية من (X51) وحتى (X55).

٤.٢.٣ الإفصاح حول تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية:

من أجل تحقيق الهدف الثاني من أهداف الدراسة وهو تقديم الإفصاح الذي يمكن المستخدمين من تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية التي تتعرض لها الشركة في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير (IFRS 7 الفقرة ٣١) فقد تم دراسة ما يلي:

أ. الإفصاح عن مخاطر الائتمان الناجمة عن الأدوات المالية: حيث يجب على الشركة أن تفصح عن مخاطر الائتمان وهي المخاطر ناتجة عن عجز العملاء عن الوفاء بأصل الدين والفوائد المترتبة في التاريخ المحدد. وتقوم الشركة بإتباع الإجراءات التالية بما يؤدي إلى خفض الخطر الائتماني، إعداد الدراسات الائتمانية عن العملاء المتعامل معهم وتحديد معدلات الخطر الائتماني، وتوفير الضمانات الكافية لتخفيض حجم المخاطر التي تنشأ في حال تعثر العملاء، ومتابعة مستمرة للعملاء بهدف تقييم مراكزهم المالية والائتمانية، وتوزيع محفظة القروض والسلفيات على قطاعات مختلفة لتلافي تركيز المخاطر.

وحتى يتم الإفصاح عن مخاطر الائتمان يجب أن يتم الإفصاح عن أقصى تعرض لمخاطرة الائتمان في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير (الفقرة ٣٦: أ) من (IFRS 7)، وهو ما تم التعرض له سابقاً في المتغير (X31)، وبالإضافة لذلك فإنه طبقاً للفقرات التالية: (الفقرة ٣٣: أ، ب) و(الفقرة ٣٤: أ، ب، ج) من (IFRS 7)، فإنه يجب الإفصاح عن كيفية التعرض لمخاطر الائتمان، كيفية نشوء مخاطر الائتمان، سياسات إدارة مخاطر الائتمان، أساليب قياس مخاطر الائتمان، بيانات كمية عن مخاطر الائتمان، تركيز مخاطر الائتمان.

وقد قام الباحث باختبار هذه العناصر من خلال قائمة النقاط (Check List) بالمتغير (Z1) والذي تم قياسه من خلال المتغيرات الفرعية من (Z11) وحتى (Z16).

ب. الإفصاح عن مخاطر السوق الناجمة عن الأدوات المالية: وتتمثل مخاطر السوق في تقلب القيمة العادلة بسبب التغيرات في الأسعار والتي تتكون من مخاطر العملة، مخاطر أسعار الفائدة وكذلك

ترجع الإيرادات نتيجة تقلبات أسعار الفائدة، وبالتالي فإن مراقبة مخاطر التقلبات في أسعار الفائدة يعتبر من الأمور الهامة في تقييم كفاءة الإدارة للأصول والالتزامات. وحتى يتم الإفصاح عن مخاطر السوق فإنه يجب الإفصاح عن كيفية التعرض لمخاطر السوق، كيفية نشوء مخاطر السوق، سياسات إدارة مخاطر السوق، أساليب قياس مخاطر السوق، بيانات كمية عن مخاطر السوق، تركيز مخاطر السوق.

وقد قام الباحث باختبار هذه العناصر من خلال قائمة النقاط (Check List) بالمتغير (Z2) والذي تم قياسه من خلال المتغيرات الفرعية من (Z21) وحتى (Z26).
ج. الإفصاح عن مخاطر السيولة الناجمة عن الأدوات المالية: يجب على الشركة أن تفصح عن مخاطر السيولة من خلال تحليل تواريخ استحقاق الالتزامات المالية القائمة، وتظهر هذه المخاطر عندما لا تستطيع الشركة تلبية الالتزامات وأي عجز عن تدبير الأموال اللازمة بتكلفة عادية. كما يجب أن توضح وصفاً لكيفية إدارة مخاطر السيولة الكامنة فيما سبق (الفقرة 39: أ، ب، ج) من (IFRS 7)، وحتى يتم الإفصاح عن مخاطر السوق فإنه يجب الإفصاح عن كيفية التعرض لمخاطر السيولة، كيفية نشوء مخاطر السيولة، سياسات إدارة مخاطر السيولة، أساليب قياس مخاطر السيولة، بيانات كمية عن مخاطر السيولة، تركيز مخاطر السيولة. وقد قام الباحث باختبار هذه العناصر من خلال قائمة النقاط (Check List) بالمتغير (Z3) والذي تم قياسه من خلال المتغيرات من (Z31) وحتى (Z36).

٤.٤ اختبار مصداقية الدراسة:

قام الباحث بمراجعة قائمة النقاط قبل تفرغها على عينة الدراسة وذلك للتحقق من اختبارات الصدق والثبات وكذلك قائمة الاستقصاء بطريقتين هما:

١.٤.٤ صدق المحكمين:

عرض الباحث قائمة النقاط على مجموعة من المحكمين تألفت من خمسة من أعضاء هيئة التدريس في كلية التجارة المتخصصين في المحاسبة المالية والإحصاء، وقد استجاب الباحث لأراء السادة المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم.

٢.٤.٤ صدق المقياس:

قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي لقائمة النقاط وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية لفقرات القائمة.

جدول رقم (١)

معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات قائمة النقاط والمعدل الكلي لفقرات القائمة

الفئة الثانية			الفئة الاولى		
مستوي الدلالة	معامل الارتباط	م	مستوي الدلالة	معامل الارتباط	م
٠.٠٠٢	٠.٥١٤	Z11	٠.٠٠٨	٠.٤٤٤	X11
٠.٠٤٥	٠.٣٤٥	Z12	٠.٠٣٩	٠.٣٥١	X12
٠.٠٠٩	٠.٥٥٥	Z13	٠.٠٠٠	٠.٥٧٤	X13
٠.٠٤١	٠.٤٦٢	Z14	٠.٠٠١	٠.٥٣٤	X14
٠.٠١١	٠.٦٨٥	Z15	٠.٠٠٥	٠.٤٦٨	X15
٠.٠٠٦	٠.٤١٦	Z16	٠.٠١٩	٠.٣٩٥	X16
٠.٠١١	٠.٤١٧	Z21	٠.٠٢٩	٠.٣٩٦	X21
٠.٠١٥	٠.٨٩١	Z22	٠.٠٠٤	٠.٧٨٠	X22
٠.٠٢٢	٠.٥٣٦	Z23	٠.٠١١	٠.٤٢٥	X23
٠.٠٥٦	٠.٤٥٢	Z24	٠.٠٤٥	٠.٣٤١	X24
٠.٠١٩	٠.٥٥٤	Z25	٠.٠٠٨	٠.٤٤٣	X31
٠.٠٤٤	٠.٤٧٥	Z26	٠.٠٣٣	٠.٣٦٤	X32
٠.٠١٩	٠.٥٤١	Z31	٠.٠٠٨	٠.٤٣٩	X33
٠.٠٤٨	٠.٤٦٦	Z32	٠.٠٣٧	٠.٣٥٥	X34
٠.٠١٢	٠.٤٦٦	Z33	٠.٠٠١	٠.٥٥٣	X41
٠.٠٢١	٠.٥٤٣	Z34	٠.٠١٠	٠.٤٣٢	X42
٠.٠١٢	٠.٦٦٢	Z35	٠.٠٠١	٠.٥٥١	X43
٠.٠٣٧	٠.٤٨٧	Z36	٠.٠٢٦	٠.٣٧٦	X44
			٠.٠٠٧	٠.٤٥٠	X51
			٠.٠١٠	٠.٤٣١	X52
			٠.٠١٥	٠.٤٠٧	X53
			٠.٠٤٢	٠.٣٤٦	X54
			٠.٠١٣	٠.٤١٨	X55

المصدر: مخرجات التشغيل الإحصائي للبيانات.

ويتضح من الجدول السابق أن جميع الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (٠.٠٥) مما يؤكد أن القائمة تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي.

٣.٤.٤ الصدق البنائي للفقرات:

للتحقق من الصدق البنائي للفقرات قام الباحث بحساب معاملات الارتباط بين معدل الفقرات لكل فئة والمعدل الكلي للفقرات القائمة، ويظهر جدول رقم (٢) معاملات الارتباط بين معدل فقرات كل فئة من فئات القائمة والمعدل الكلي للفقرات القائمة. ويتبين انه ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة ٠.٠٥، وبذلك يعتبر المقياس صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول رقم (٢)

معاملات الارتباط بين معدل فقرات كل فئة والمعدل الكلي للفقرات الاستبيان

الفئة	معامل الارتباط	مستوي الدلالة
الافصاح عن أهمية الأدوات المالية	٠.٩٧٦	٠.٠٠٠ **
الافصاح عن مخاطر الأدوات المالية	٠.٨٦٥	٠.٠٠٠ **

المصدر: مخرجات التشغيل الاحصائي للبيانات

٤.٤.٤ ثبات القائمة:

استخدم الباحث طريقة ألفا كرو نباخ لقياس القائمة لكل فقرة مع المعدل الكلي للفقرات وببيين الجدول رقم (٣) معاملات ألفا كرو نباخ والتي تدل علي وجود معاملات ثبات معقولة ودالة إحصائياً.

جدول رقم (٣)

معاملات ألفا كرو نباخ لفئات القائمة

الفئة	عدد الفقرات	معامل ألفا كرو نباخ
الافصاح عن أهمية الأدوات المالية	٢٤	٠.٧٦١
الافصاح عن مخاطر الأدوات المالية	١٩	٠.٦٥٧

المصدر: مخرجات التشغيل الاحصائي للبيانات

وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات القائمة، وبالتالي أصبحت قائمة النقاط في صورتها النهائية صالحة للتطبيق على عينة الدراسة.

وبعد تجميع قوائم النقاط تمت مراجعتها وتصنيفها وترميز الفقرات الواردة بها وإدخال إجاباتها علي الحاسب الآلي باستخدام برنامج الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS Ver,25)، في إجراء التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة الاختبارية، واستخدم الباحث اختبار كولمجروف-سميرنوف (one Sample K-S) لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، ويوضح الجدول رقم (٤) نتائج الاختبار.

جدول رقم (٤)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف - سميرنوف)

الفئة	قيمة Z	مستوي المعنوية
الافصاح عن أهمية الأدوات المالية	٢.١٣٥٧	٠.٠٠٠٤
الافصاح عن مخاطر الأدوات المالية	٢.٢٣٤٢	٠.٠٠٠٢

المصدر: مخرجات التشغيل الاحصائي للبيانات.

ويتضح من الجدول رقم (٤) أن قيمة اختبار Z المحسوبة اكبر من قيمة Z الجدولية والتي تساوي ١.٩٦، وكذلك قيمة مستوى الدلالة اقل من ٠.٠٥ وهذا يدل على ان البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات اللامعلمية (غير البارامترية) التي تتميز بأنها لا تتأثر بشكل المجتمع الأصلي، وتستخدم مع البيانات التي تكون في شكل تكرارات (كانافوس، ٢٠٠٤: ٥٦).
وقد تم اعتماد مقياس ليكرت الثلاثي لقياس نقاط أفراد العينة على أساس مقياس مكون من ٣ نقاط من ٣ إلى ١ كالتالي: الرقم (٣) إذا كان البند يفصح عنه، الرقم (٢) إذا كان البند يتم الافصاح عنه الى حد ما، الرقم (١) إذا كان البند لا يتم الافصاح عنه، وقام الباحث بتقسيم فترات القبول والرفض على مقياس ليكرت كما في الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)

درجات المقياس لمستوي التحقق أو الأهمية

فترات الوسط الحسابي	فترات نسبة التحقق %	مستوي التحقق أو الأهمية
٣-٢.٥	١٠٠-٨٣.٣٣	مرتفع
٢.٤٩-١.٥	٨٣.٣٢-٥٠	متوسط
١.٤٩-١	٤٩.٩٩-٢٥	منخفض

واعتمد الباحث في اختبار الفرضين الأول والثاني لهذه الدراسة على هذا المقياس بحيث يعد الفرض مقبولاً عندما يكون الوسط الحسابي أكبر من ١.٥ وما نسبته ٥٠%، وهذا يمثل نصف الفترة (٢.٤٩-١.٥) وما نسبته (٨٣.٣٢-٥٠)، أما دون ذلك فيكون الفرض مرفوضاً.

٥.٤ الأساليب الاحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

١.٥.٤ أساليب الاحصاء الوصفي:

تختص هذه الأساليب بطرق جمع البيانات وتحليلها ووصفها دون تعميم لنتائجها، وقد استخدم الباحث الأساليب التالية:

أ. نسبة الأهمية: تستخدم كمؤشر لتحديد الأهمية النسبية لكل متغير من المتغيرات التي تضمنتها قائمة النقاط، ومن ثم ترتيبها حسب درجة أهميتها أو تحققها، وتحسب بالمعادلة التالية:

مجـ (التكرارات × درجة الأهمية أو التأثير)

نسبة الأهمية =

عدد مفردات العينة × الحد الأقصى لدرجة الأهمية أو التحقق

ب. الوسط الحسابي: يستخدم أيضاً كمؤشر لتحديد الأهمية النسبية لكل متغير من المتغيرات التي تضمنتها قائمة النقاط، ويحسب بالمعادلة التالية:

مجـ (التكرارات × درجة الأهمية أو التأثير)

الوسط الحسابي =

عدد مفردات العينة

ج. الانحراف المعياري: يستخدم كمؤشر لمدي التفاوت في نقاط مفردات عينة الدراسة تجاه الأهمية النسبية لكل متغير من المتغيرات التي تضمنتها قائمة النقاط.

٢.٥.٤ أساليب الإحصاء الاستدلالي:

تختص هذه الأساليب بطرق تحليل وتفسير وتقدير واستخلاص الاستنتاجات بالاعتماد على عينة للتوصل لقرارات تخص المجتمع، أي أنها تتعامل مع تعميم جمع البيانات وتحليلها، وقد استخدم الباحث الأساليب التالية (كانافوس، ٢٠٠٤: ٧٧):

أ. معاملات الارتباط سبيرمان للرتب لمعرفة صدق المقياس الداخلي لل فقرات والصدق البنائي للفئات:

ب. اختبار كولومجروف- سمرنوف (1-S K-S) لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

ج. اختبار ألفا كرونباخ لقياس معامل الثبات.

د. اختبار كاي ٢ Chi Square: ويستخدم للتحقق مما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين كلاً من التكرارات الفعلية والتكرارات المتوقعة، ومن أهم شروط تطبيق هذا الاختبار ما يلي: ألا يقل عدد مفردات الدراسة عن خمسين مفردة، أن يكون التكرار المتوقع داخل الخلية لا يقل عن خمسة تكرارات.

ويحسب اختبار كاي ٢ بالمعادلة التالية:

مجـ (التكرارات الفعلية — التكرارات المتوقعة) ٢

كاي ٢ =

التكرارات المتوقعة

ه. اختبار كروسكال واليز Kruskal Wallies: يستخدم في المقارنة بين أكثر من وسطين، أي أنه يختبر مدي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين أو أكثر من المجموعات ذات البيانات الرتبية، وعند استخدام هذا الاختبار يجب مراعاة ما يلي: ألا يقل عدد مفردات أي مجموعة عن ست مفردات، ويعتمد اختبار كروسكال واليز على جدول اختبار كاي ٢، وليس من الضروري أن تكون العينات متساوية من حيث العدد.

٦.٤ تحليل نتائج الدراسة واختبار الفروض:

توضح الجداول التالية نتائج تطبيق أساليب الاحصاء الوصفي من الوسط الحسابي ونسبة الاهمية والانحراف المعياري، بالإضافة الي نتائج اختبار كا^٢ واختبار كروسكال واليز ومستوي المعنوية لكل فقرة من فقرات قائمة النقاط، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة تتفق علي محتواها إذا كان مستوي المعنوية أقل من (٠.٠٥)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يتفقون علي محتواها إذا كان مستوي المعنوية أكبر من (٠.٠٥).

الفرض الأول: "لا يوجد تأثير جوهري للإفصاح عن أهمية الأدوات المالية والعوامل

المكونة لها على مستوى الإفصاح بالتقارير المالية المنشورة لشركات الوساطة المالية."

يوضح الجدول رقم (٦) نتائج التحليل الاحصائي لأراء عينة الدراسة بخصوص درجة إفصاح عن أهمية الأدوات المالية على مستوى الإفصاح بالتقارير المالية المنشورة لشركات الوساطة المالية، والعوامل المكونة للإفصاح والتي وردت بفقرات قائمة النقاط كما يلي:

جدول رقم (٦)

نتائج أساليب الاحصاء الوصفي بشأن الإفصاح عن أهمية الأدوات المالية على مستوى الإفصاح بالتقارير المنشورة لشركات الوساطة المالية والعوامل المكونة والإفصاح عن الاهمية

م.	يفصح %	الى حد ما %	لا يفصح	الوسط الحسابي	الاهمية النسبية %	الانحراف المعياري	الترتيب
X11	١٨.٤	٤٣.٤	٣٨.٢	٣.٢٧	٦١.٨	٠.٥٨٦	X34
X12	٤٧.٤	٦.٦	٤٤.٠	٣.٥٣	٥٦.٠	٠.٥١٠	X21
X13	٣٠.٣	٣.٩	٦٥.٨	٢.٥٢	٦٥.٨	٠.٦٥٣	X32
X14	٢.٦	٥.٣	٩٢.١	٣.٣٩	٧.٩	٠.٥٦٦	X44
X15	١.٣	٢٢.٤	٦٦.٣	٢.٦٦	٢٣.٧	٠.٦٠٢	X13
X16	١٩.٧	٣٠.٣	٥٠.٠	٢.٠٣	٥٠.٠	٠.٦٦٠	X11
X21	٣٨.٢	٣٨.٢	٢٣.٦	١.٢٧	٧٦.٤	٠.٨٦٥	X12
X22	٢٣.٧	٣.٩	٧٢.٤	٣.٧٧	٢٧.٦	٠.٤٥٨	X16
X23	١٧.١	٧.٩	٧٥.٠	٣.٨٤	٢٥.٠	٠.٤٤٥	X33
X24	١.٣	٩.٢	٨٩.٥	٣.٣١	١٠.٥	٠.٥٧٢	X55
X31	٦.٦	١٧.١	٧٦.٣	٢.٦٠	٢٣.٧	٠.٤٩٨	X41
X32	١٤.٥	٦١.٨	٢٣.٧	٣.٥٥	٧٦.٣	٠.٦٩٧	X51
X33	٢٥	٢١.١	٥٣.٩	٣.٠٠	٤٦.١	٠.٦٢١	X43
X34	٣٥.٥	٥١.٣	١٣.٢	٣.٣٨	٨٦.٨	٠.٧٦٢	X22
X41	١٨.٤	١٥.٨	٦٥.٨	٣.٦٢	٣٤.٢	٠.٦٧٧	X42
X42	١٥.٨	١١.٨	٧٢.٤	٢.٦٣	٢٧.٦	٠.٧١٣	X52

X23	٠.٧٧١	٣٢.٩	٣.٤١	٦٧.١	٠.٠	٣٢.٩	X43
X15	٠.٩٧٦	٧٦.٢	٢.٧٧	٢٣.٨	٤٣.٣	٣٢.٩	X44
X31	٠.٥٦٩	٣٣.٢	٢.١٤	٦٦.٨	١٨.٤	١٥.٨	X51
X54	٠.٥٥٤	٢٦.٢	١.٣٨	٧٣.٨	٢٣.٦	٢.٦	X52
X53	٠.٦٨٣	١٣.٢	٣.٨٨	٨٦.٨	٧.٩	٥.٣	X53
X24	٠.٥١٩	٢٢.٣	٣.٩٥	٧٦.٧	٣.٩	١٨.٤	X54
X14	٠.٦٩٧	٤٣.٤	٣.٤٢	٥٦.٦	١٧.١	٢٦.٣	X55

المصدر: مخرجات التشغيل الإحصائي للبيانات.

ويتضح من الجدول رقم (٦) ان درجة الإفصاح عن أهمية الأدوات المالية على مستوى الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية المنشورة لشركات الوساطة المالية، والعوامل المكونة للإفصاح عن أهمية الأدوات المالية في مستوى الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية المنشورة لشركات الوساطة المالية وفقاً لدرجة الإفصاح كما يلي:

أولاً: الإفصاح عن أهمية الأدوات المالية المكونة للإفصاح ومستوى الإفصاح بالتقارير المالية المنشورة لشركات الوساطة المالية بمستوى مرتفع تتمثل فيما يلي:

الإفصاح عن الأساليب المستخدمة للائتمثال للفترتين السابقتين وهما الإفصاح عن مقدار التغيير في القيمة العادلة للإعراض أو الذمة المدينة والالتزام المالي وبشكل تراكمي خلال الفترة، والإفصاح عن مبلغ إعادة التصنيف من التكلفة أو التكلفة المستهلكة الى القيمة العادلة، والإفصاح عن مقدار التغيير في القيمة العادلة للقرض أو الذمة المدينة وبشكل تراكمي خلال الفترة، والخسائر الناتجة من انخفاض القيمة لكل فئة أصل مالي، محفظة القروض.

ثانياً: الإفصاح عن أهمية الأدوات المالية والعوامل المكونة للإفصاح ومستوى الإفصاح بالتقارير المالية المنشورة لشركات الوساطة المالية بمستوى متوسط، تتمثل فيما يلي:

الأصول المالية بالقيمة العادلة، ومحفظة الاستثمارات، والاستثمارات المحفوظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، والإفصاح عن مقدار التغيير في القيمة العادلة للالتزام المالي وبشكل تراكمي خلال الفترة، ووصف طريقة تحديد القيمة العادلة وفقاً لبيانات أخرى.

ثالثاً: الإفصاح عن أهمية الأدوات المالية والعوامل المكونة للإفصاح ومستوى الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية المنشورة لشركات الوساطة المالية بدرجة منخفضة، وتتمثل فيما يلي:

الأصول المالية المتوافرة للبيع، والإفصاح عن السبب في إعادة التصنيف من القيمة العادلة الى التكلفة أو التكلفة المطفأة، والسياسات المتعلقة بحركة الأسهم المتداولة، ووصف طريقة تحديد القيمة العادلة وفقاً لبيانات السوق، والإفصاح عن أقصى تعرض لمخاطرة ائتمان القرض أو الذمة المدينة، والأصول والالتزامات المالية بالتكلفة المطفأة، والإفصاح عن مبلغ إعادة التصنيف من القيمة العادلة الى التكلفة أو التكلفة المطفأة.

ويرى الباحث ان انخفاض درجة الإفصاح عن هذه البنود يرجع الى عدم ممارسة شركات الوساطة المالية لبعض الأنشطة التي تمارسها المؤسسات المالية مثل الائتمان بالإضافة الى حداثة تطبيق معيار التقرير المالي IFRS 7 في بيئة التطبيق المصري.

وفي ضوء الوسط الحسابي ونسبة الاهمية النسبية يتم رفض فرض العدم الاول وقبول الفرض البديل، أي انه يوجد تأثير جوهري للإفصاح عن أهمية الأدوات المالية والعوامل المكونة للإفصاح على مستوى الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية المنشورة لشركات الوساطة المالية.

الفرض الثاني: لا يوجد تأثير جوهري للإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية والعوامل المكونة لها على مستوى الإفصاح بالتقارير المالية المنشورة لشركات الوساطة المالية.

يوضح الجدول رقم (٧) نتائج التحليل الاحصائي لتحليل عينة الدراسة بخصوص تأثير الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية والعوامل المكونة للإفصاح على مستوى الإفصاح بالتقارير المالية المنشورة لشركات الوساطة المالية، والتي وردت بفقرات القائمة كما يلي:

جدول رقم (٧)

نتائج أساليب الاحصاء الوصفي بشأن الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية والعوامل المكونة للإفصاح على مستوى الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية المنشورة لشركات الوساطة المالية

م	يفصح %	الى حد ما %	لا يفصح	الوسط الحسابي	الاهمية النسبية %	الاحتراف المعاري	الترتيب
Z11	٦.٦	٧.٩	٨٥.٧	٣.٢٦٣	١٤.٣	٠.٧٨٩	Z16
Z12	٤٣.٣	٥.٣	٥١.٤	٤.٠٥٣	٤٨.٦	٠.٧٥٢	Z34
Z13	٢٦.٣	١.٣	٦٢.٤	٣.١٥٨	٣٧.٦	٠.٧٤٥	Z36
Z14	١٨.٤	٢.٦	٧٩.٠	٣.٨٥٥	٢١.٠	٠.٦٨١	Z26
Z15	٥.٣	٣٠.٣	٦٤.٤	٢.٢١١	٣٥.٦	٠.٧٩٩	Z21
Z16	٣٨.٢	٤٧.٤	١٤.٤	٢.١٠٥	٨٥.٦	٠.٨٤	Z35
Z21	٣٩.٥	١٨.٤	٤٢.١	٢.١٨٤	٥٧.٩	٠.٨١	Z12
Z22	١٧.١	٣.٩	٧٩.٠	٤.٢٥	٢١.٠	٠.٦٥٥	Z13
Z23	٢.٦	٧.٩	٨٩.٧	٤.٣٠٣	١٠.٣	٠.٦٤٩	Z15
Z24	٢.٦	٢٦.٣	٧١.١	٣.٤٣٤	٢٨.٩	٠.٧٤٤	Z25
Z25	١٧.١	١٨.٤	٦٤.٥	٤.٠٥٣	٣٥.٥	٠.٧٥١	Z32
Z26	٢٣.٧	٤٣.٤	٣٢.٩	٣.٣٧٤	٦٧.١	٠.٨٩٠	Z24
Z31	٢٧.٦	—	٧٢.٤	٤.١٦٤	٢٧.٦	٠.٨٦٣	Z31
Z32	٢١.١	١١.٨	٦٧.١	٣.٢٦٩	٣٢.٩	٠.٨٥٦	Z33
Z33	١٠.٥	١٥.٨	٧٣.٧	٣.٩٦٦	٢٦.٣	٠.٧٩٢	Z14
Z34	٣٤.٢	٥١.٣	١٤.٥	٢.٣٢٢	٨٥.٥	٠.٨٠٠	Z22
Z35	٣٦.٨	٢١.١	٤٢.١	٢.٢١٦	٥٧.٩	٠.٩٥١	Z11
Z36	١٥.٨	٦١.٨	٢٢.٤	٢.٢٩٥	٧٧.٦	٠.٩٢١	Z23

المصدر: مخرجات التشغيل الاحصائي للبيانات.

يتضح من الجدول السابق رقم (٧) أهمية الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية والعوامل المكونة للإفصاح على مستوى الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية المنشورة لشركات الوساطة المالية في مصر وفقاً لدرجة أهميتها كما يلي:

أولاً: البنود الهامة لأهمية الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية والعوامل المكونة للإفصاح على مستوى الإفصاح بالتقارير المالية المنشورة لشركات الوساطة المالية في مصر تتمثل فيما يلي:

الإفصاح عن تركيز مخاطر الائتمان، الإفصاح عن أساليب قياس مخاطر السيولة، الإفصاح عن تركيز مخاطر السيولة، الإفصاح عن تركيز مخاطر السوق، الإفصاح عن كيفية التعرض لمخاطر السوق.

ثانياً: البنود متوسطة الأهمية للإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية والعوامل المكونة للإفصاح على مستوى الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية المنشورة لشركات الوساطة المالية في مصر تتمثل فيما يلي:

الإفصاح عن بيانات كمية عن مخاطر السيولة، والإفصاح عن كيفية نشوء مخاطر الائتمان، والإفصاح عن سياسات إدارة مخاطر الائتمان، والإفصاح عن بيانات كمية عن مخاطر الائتمان، والإفصاح عن بيانات كمية عن مخاطر السوق.

ثالثاً: البنود قليلة الأهمية لأهمية الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية والعوامل المكونة للإفصاح على مستوى الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية المنشورة لشركات الوساطة المالية في مصر تتمثل فيما يلي:

الإفصاح عن سياسات إدارة مخاطر السوق، والإفصاح عن كيفية التعرض لمخاطر الائتمان.

٧.٤ الدراسة الميدانية:

تم توزيع عينة الدراسة على مديري ومعدى القوائم المالية لشركات الوساطة المالية، ويوضح الجدول رقم (٨) عدد قوائم الاستبيان التي تم إرسالها والقوائم الصحيحة الواردة من مفردات عينة الدراسة:

جدول رقم (٨)

عدد القوائم الموزعة وعدد الاستثمارات الصحيحة

فئات الدراسة	الاستثمارات الموزعة	الاستثمارات الصحيحة	النسبة %
المديرون	٨١	٥٣	٦٥.٤٣
معدى القوائم المالية	١٠٥	٧٣	٦٩.٥٣
الإجمالي	١٨٦	١٢٦	٦٧.٧٤

كما يوضح الجدول رقم (٨) نتائج التحليل الإحصائي لقوائم عينة الدراسة عناصر أهمية إدراك الإدارة في شركات الوساطة المالية بمتطلبات تطبيق IFRS 7 في مصر كما يلي:

جدول رقم (٩)

نتائج أساليب الإحصاء الوصفي بشأن عناصر أهمية إدراك الإدارة

في شركات الوساطة المالية بمتطلبات تطبيق IFRS7

م	هامة جداً	هامة	متوسطة الأهمية	قليلة الأهمية	نادرة الحدوث	الوسط الحسابي	الأهمية النسبية %	الانحراف المعياري	الترتيب
1	٦٤.٥	٦.٦	١١.٥	٦.٦	١١.٨	٤.٥٥٦	٨١.٦	٠.٦٦١	11
2	٢٨.٩	٥٦.٦	١.٣	١٠.٦	٢.٦	٤.٤٧٤	٨٦.٨	٠.٦٨٣	3
3	٥.٣	٣٥.٥	٥٣.٩	٣.٣	٢.٠	٤.٤٠٨	٩٤.٧	٠.٧٣٤	12
4	١.٣	١.٣	٣٤.٢	٤٣.٣	١٩.٩	٣.٢٦٣	٣٦.٨	٠.٧٨٩	2
5	—	—	—	٥.٣	٩٤.٧	٤.٠٥٣	٠.٠	٠.٧٥٢	1
6	٣.٩	٣.٩	٢١.١	٤٣.٣	٢٧.٨	٣.٣	٢٨.٩	٠.٦٦٠	7
7	٥.٣	٧.٩	٥١.٣	١٨.٤	١٩.١	٣.٩	٦٤.٥	٠.٨٦٥	9
8	٢٢.٤	٩.٢	١٥.٨	٢٣.٦	٢٩	٣.٧٧	٤٧.٤	٠.٤٥٨	8
9	٣٠.٣	١٧.١	١١.٨	٧.٩	٣٢.٩	٣.٨٤	٥٩.٢	٠.٤٤٥	4
11	٣٦.٢	٥٩.٨	٠.٠	٣.٩	٠.١	٣.٣١	٩٦	٠.٥٧٢	6
12	٤٠.٨	٣٤.٥	١٧.١	٦.٤	١.٢	٣.٥٥	٩٢.٤	٠.٤٩٨	5

المصدر: مخرجات التشغيل الإحصائي للبيانات.

ويتضح من الجدول رقم (٩) ان عناصر أهمية إدراك الإدارة في شركات الوساطة المالية

بمتطلبات تطبيق IFRS 7 في مصر، ان الإدارة تدرك ما يلي:

١- طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة المركز المالي حسب الأخلاف في

حجم شركة الوساطة المالية من حيث رأس المال.

٢- طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة الدخل حسب الأخلاف في حجم

شركة الوساطة المالية من حيث رأس المال.

٣- الأهمية النسبية لمكونات معيار التقرير المالي رقم (٧): (قائمة الدخل، قائمة المركز

المالي، قائمة حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية) بالإفصاح في شركات الوساطة المالية المصرية.

الفرض الثالث: لا توجد اختلافات معنوية إحصائية بين آراء عينة الدراسة من عناصر

أهمية إدراك الإدارة في شركات الوساطة المالية بمتطلبات تطبيق IFRS 7.

ولاختبار هذا الفرض استخدم الباحث كآ ٢ اختبار الفروق بين التكرارات لآراء فئات

عينة الدراسة واختبار كروسكال واليز لاختبار معنوية الفروق بين الوسط الحسابي لمفردات

الفئات عينة الدراسة، وكانت نتائج التحليل الإحصائي كما في الجدول التالي:

جدول رقم (١٠)

نتائج اختبار كا^٢ لاختبار الفروق بين التكرارات لآراء فئات عينة الدراسة بشأن أهمية

ادراك الإدارة في شركات الوساطة المالية بمتطلبات تطبيق IFRS 7

الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية والعوامل المكونة للإفصاح على مستوى الإفصاح

والشفافية بالتقارير المنشورة لشركات الوساطة المالية

المعنوية	مستوي الدلالة P Value	كا ^٢	الفقرة
غير معنوي	٠.١٧٦	٤.٦٥	X11
غير معنوي	٠.٢٣٥	٦.٥٠٠	X12
غير معنوي	٠.١٨٩	٤.٩٩	X13
غير معنوي	٠.٢٢٨	٥.٨٥١	X14
غير معنوي	٠.٢٤٨	٧.١٥٨	X15
غير معنوي	٠.٢٥٣	٩.١٣٢	X16
غير معنوي	٠.١٥٢	٤.١٢	X21
غير معنوي	٠.١١	٣.٩٨	X22
غير معنوي	٠.١٩٩	٥.١٤	X23
غير معنوي	٠.١٦٥	٤.٥٢	X24
غير معنوي	٠.٣٢٢	٩.٨٩	X31
غير معنوي	٠.٣١٤	٩.٢٣	X32
غير معنوي	٠.٢٨٠	٨.١٥	X33
غير معنوي	٠.٢٦٣	٧.٦٨	X34
غير معنوي	٠.٣٥٥	١٠.٥٠	X41
معنوي	٠.٥٢٢	١٢.٦٥	X42
غير معنوي	٠.٤٥١	١١.٢٣	X43
غير معنوي	٠.٢٠١	٧.٢٢	X44
غير معنوي	٠.١٩٨	٦.٩٤	X51
غير معنوي	٠.٢٥٧	٧.٩٥	X52
غير معنوي	٠.٢٩٩	٨.٥٥	X53
غير معنوي	٠.١٥٦	٥.٤٥	X54
غير معنوي	٠.١٧٨	٦.٥٤	X55

الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية والعوامل المكونة للإفصاح على مستوى الإفصاح
والشفافية بالتقارير المنشورة لشركات الوساطة المالية

المعنوية	مستوي الدلالة P Value	٢٤	الفقرة
غير معنوي	٠.١٩٨	٨٥.٦	Z11
غير معنوي	٠.٢٠١	٥.٥٦٠	Z12
غير معنوي	٠.٣٩٦	٦.٨٧	Z13
غير معنوي	٠.٣٤٦	٧.٦١١	Z14
غير معنوي	٠.٢٩٠٠	٥.١١	Z15
غير معنوي	٠.٣٣٨	٦.٩٦٢	Z16
غير معنوي	٠.٢٤٨	٨.٢٦٩	Z21
غير معنوي	٠.٣٦٤	١٠.٢٤٣	Z22
غير معنوي	٠.٢٦٣	٥.٢٣	Z23
غير معنوي	٠.١١	٤.٠٩	Z24
غير معنوي	٠.٢٠٠	٥.١٤	Z25
غير معنوي	٠.٢٧٦	٥.٦٣	Z26
غير معنوي	٠.٤٣٣	١٠.٩٠	Z31
غير معنوي	٠.٤٢٥	١٠.٣٤	Z32
غير معنوي	٠.٣٩١	٩.٢٦	Z33
غير معنوي	٠.٢٦٣	٨.٧٩	Z34
غير معنوي	٠.٤٦٦	١٠.٥٠	Z35
معنوي	٠.٦٣٣	١٣.٧٦	Z36

أهمية إيراد الإدارة في شركات الوساطة المالية بمتطلبات تطبيق IFRS7 في مصر

المعنوية	مستوي الدلالة P Value	٢٤	الفقرة
معنوي	٠.٥٦٢	١٢.٣٤	1
غير معنوي	٠.٣١٢	٨.٣٣	2
غير معنوي	٠.٢٠٩	٧.٠٥	3
غير معنوي	٠.٣٦٨	٨.٠٦	4
غير معنوي	٠.٣٠٠	٩.٦٦	5
غير معنوي	٠.٢٠١	٥.٥٦٠	6
غير معنوي	٠.١٧٦	٤.٦٥	7
غير معنوي	٠.٢٣٥	٦.٥٠٠	8
غير معنوي	٠.١٨٩	٤.٩٩	9
غير معنوي	٠.٢٢٨	٥.٨٥١	10
غير معنوي	٠.٢٤٨	٧.١٥٨	11

المصدر: مخرجات التشغيل الإحصائي للبيانات.

ويتضح من الجدول رقم (١٠) ان قيمة مستوي الدلالة P Value لكل فقرة من القائمة اكبر من مستوي المعنوية - في معظم الفقرات - وهو ٠.٠٥ وذلك باستخدام اختبار كا٢، وبالتالي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مفردات عينة الدراسة، ولقياس الفروق بين فئات الدراسة تم إجراء اختبار كروسكال واليزا كما في الجدول التالي:

جدول رقم (١١)

نتائج اختبار كروسكال واليزا لاختبار الفروق بين الوسط الحسابي لفئات عينة الدراسة بشأن إطار مقترح لقياس مستوى الإفصاح عن المخاطر في ضوء التقرير المالي الدولي رقم ٧ (IFRS 7)

الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية والعوامل المكونة للإفصاح على مستوى الإفصاح والشفافية بالتقارير

المالية المنشورة لشركات الوساطة المالية

الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	كروسكال واليزا	P Value	المعنوية
X11	٣.٢٥	٠.٥٨٢	٦.١١٠	٠.٢٥٢	غير معنوي
X12	٣.٢٦	٠.٥٨٠	٥.٦٥	٠.٢٧٧	غير معنوي
X13	٣.٢٤	٠.٥٧٥	٦.٥٠٠	٠.٢٣٧	غير معنوي
X14	٣.٥١	٠.٥٠٠	٥.٩٩	٠.٢٨٠	غير معنوي
X15	٣.٤٩	٠.٥١٢	٦.٨٥٢	٠.٣٢٩	غير معنوي
X16	٣.٥٠	٠.٥١٣	٨.١٥٦	٠.٣٤٩	غير معنوي
X21	٢.٤٨	٠.٦٥٠	١٠.١٥	٠.٣٥٤	غير معنوي
X22	٢.٤٩	٠.٦٤٣	٥.١٤	٠.٢٥٣	غير معنوي
X23	٢.٧١	٠.٦٤٣	٤.٩٩	٠.٢٥٢	غير معنوي
X24	٣.٣٣	٠.٥٦٠	٦.١٦	٠.٢٩٨	غير معنوي
X31	٣.٣١	٠.٥٥٥	٥.٥٥	٠.٢٦٩	غير معنوي
X32	٣.٣٤	٠.٥٦٢	-١٠.٧٩	٠.٤٢٢	غير معنوي
X33	٢.٤٥	٠.٥٩٩	١٠.٢٤	٠.٤١٢	غير معنوي
X34	٢.٥٩	٠.٦١١	٩.٢٥	٠.٣٨٢	غير معنوي
X41	٢.٥٩	٠.٦٠٤	٨.٦٦	٠.٣٦٤	غير معنوي
X42	٢.٠٠	٠.٦٩٥	١١.٥٤	٠.٤٥٦	غير معنوي
X43	٢.٠٦	٠.٦٣٥	١٣.٦١	٠.٦٢٣	غير معنوي
X44	١.٩٩	٠.٦٩١	١٢.٢٦	٠.٥٥٢	غير معنوي
X51	-١.٢٢	٠.٩٦٥	٨.٢٠	٠.٣٠٥	غير معنوي
X52	١.٢٨	٠.٨٧٥	٧.٩٣	٠.٢٩٥	غير معنوي
X53	١.٣٥	٠.٨٦٤	٨.٩٠	٠.٣٥٦	غير معنوي
X54	٣.٧٩	٠.٤٩٥	٩.٥٢	٠.٣٩٧	غير معنوي
X55	٣.٧٩	٠.٥٠١	٦.٣٥	٠.٢٥٤	غير معنوي

الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية والعوامل المكونة للإفصاح على مستوى الإفصاح والشفافية بالتقرير

المالية المنشورة لشركات الوساطة المالية

المعنوية	P Value	كروسال واليز	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة
غير معنوي	٠.٢٧٥	٧.٤٤	٠.٥٨٥	٣.٨٨	Z11
غير معنوي	٠.٢٩٥	٧.٧٥	٠.٤٥٥	٣.٨٩	Z12
غير معنوي	٠.٣٦٣	٧.٢٢١	٠.٤٤٩	٣.٨٧	Z13
غير معنوي	٠.٣٨٨	٦.٧٦	٠.٤٤٨	٣.٧٧	Z14
غير معنوي	٠.٣٣٧	٧.٦١١	٠.٥٨٢	٣.٣٥	Z15
غير معنوي	٠.٣٩١	٦.٠٠	٠.٥٨٢	٣.٣٤	Z16
غير معنوي	٠.٤٣١	٦.٨٥٢	٠.٥٧٥	٣.٣٤	Z21
غير معنوي	٠.٣٤٩	٩.٢٦٧	٠.٤٩٩	٣.٥٧	Z22
غير معنوي	٠.٤٦٣	١١.٢٦	٠.٤٩٩	٣.٥٧	Z23
غير معنوي	٠.٣٦٤	٦.٢٦	٠.٦١٢	٣.٥٩	Z24
غير معنوي	٠.٣٦٣	٥.٠٠	٠.٧٧٩	٣.٠٦٣	Z25
غير معنوي	٠.٣٠٩	٧.٢٤	٠.٧٨٣	٣.١٦٣	Z26
غير معنوي	٠.٢٦٩	٦.٦٦	٠.٧٥٠	٣.٤٠٠	Z31
معنوي	٠.٥٣٣	١١.٨٠	٠.٧٤٢	٤.٠٥٥	Z32
معنوي	٠.٥٢٤	١١.٣٥	٠.٧٨٢	٤.٢٥٣	Z33
غير معنوي	٠.٤٩٣	١٠.٣٦	٠.٧٤٤	٤.٠٠٦	Z34
غير معنوي	٠.٤٧٥	٩.٧٧	٠.٧٦٥	٣.٢٥٨	Z35
معنوي	٠.٥٦٧	١٢.٤٦	٠.٧٥٥	٣.٢٥٨	Z36

أهمية ادراك الإدارة في شركات الوساطة المالية بمتطلبات تطبيق IFRS7 في مصر

غير معنوي	٠.٢٤١	٥.٠٠٩	٠.٧٨٥	٣.١٢٢	1
غير معنوي	٠.٢٦٦	٤.٥٤	٠.٦٨٥	٣.٧٥٥	2
غير معنوي	٠.٢٢٦	٥.٦٩٩	٠.٦٨٦	٣.٨٥٩	3
غير معنوي	٠.٢٧٩	٤.٨٨	٠.٦٢٢	٣.٧٥٥	4
غير معنوي	٠.٢١٨	٥.٧٤١	٠.٧٩٦	٢.٣١١	5
غير معنوي	٠.٣٤٩	٨.١٥٦	٠.٧٧٧	٢.٢١٦	6
غير معنوي	٠.٣٥٤	١٠.١٥	٠.٨١١	٢.٤١١	7
غير معنوي	٠.٢٥٣	٥.١٤	٠.٨٢٢	٢.١٢٥	8
غير معنوي	٠.٢٥٢	٤.٩٩	٠.٨٢١	٢.٢٠٥	9
غير معنوي	٠.٢٩٨	٦.١٦	٠.٨٠٦	٢.١٢٥	10
غير معنوي	٠.٢٦٩	٥.٥٥	٠.٨١٥	٢.١٨٥	11

ويتضح من الجدول رقم (١١) ان قيمة مستوي الدلالة P Value لكل فقرة من القائمة اكبر من مستوي المعنوية في معظم الفقرات وهو ٠,٠٠٥، وذلك باستخدام اختبار كروسال واليز، وبالتالي عدم وجود فروق بين الوسط الحسابي لعناصر الفئات الثلاثة لعينة الدراسة فيما يتعلق بقياس مستوى الإفصاح عن المخاطر في ضوء التقرير المالي الدولي رقم ٧ (IFRS 7)، وان هناك اتفاق في نتائج الاختيارين السابقين، وفي ضوء الوسط الحسابي ونسبة الاهمية النسبية يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بان الادارة تدرك متطلبات تطبيق IFRS 7، وبالتالي تساهم في ترشيد الممارسة المالية لشركات الوساطة المالية في مصر.

٥. النتائج والتوصيات:

١.٥ نتائج الدراسة:

هدفت الدراسة الى تقييم مستوى الإفصاح في التقارير المالية المنشورة لشركات الوساطة المالية في مصر طبقاً لمتطلبات المعيار السابع من المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS 7) وذلك للتعرف على مدى إدراك الإدارة بهذه المتطلبات، وتم اجراء دراسة اختبارية على شركات الوساطة المالية في مصر، وكانت أهم النتائج التي تم التوصل اليها ما يلي:

١. ضعف درجة الإفصاح لدى شركات الوساطة المالية في مصر عن أهمية الأدوات المالية؛ وبالتالي فإن إدراك إدارة هذه الشركات لمتطلبات (FRIS 7) فيما يختص بالهدف الأول لهذا المعيار وهو الإفصاح عن أهمية الأدوات المالية ضعيفة.

٢. يوجد تأثير جوهري ذو دلالة احصائية للإفصاح عن أهمية الأدوات المالية والعوامل المكونة للإفصاح عند مساوى معنوية ٥%، وهي:

- أهمية الإفصاح عن إعادة تصنيف الأدوات المالية.
- أهمية الإفصاح عن السياسات المحاسبية للأدوات المالية.
- وجود عاملان رئيسيان ذو محدودية في الإفصاح عنهما وهما:
 - * أهمية الإفصاح عن الموقف المالي لفئات الأدوات المالية.
 - * أهمية الإفصاح عن بيان الدخل الشامل.

ويرجع السبب في وجود درجة من الإفصاح عن هذين العاملين ليس لتطبيق المعيار السابع من المعايير الدولية للتقارير المالية، ولكن لوجود هذه العوامل ضمن متطلبات معايير أخرى تلتزم بتطبيقها شركات الوساطة المالية في مصر خاصة.

٣. وجود اختلاف إلى حد ما في تأثير العوامل الداخلية المكونة للإفصاح عن أهمية الأدوات المالية، وتحليل العوامل التي ذلك اتضح أن:

- هناك عوامل لم يتم الإفصاح عنها تماماً؛ وهي الإفصاح عن إعادة تصنيف الأدوات المالية وعنصر الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وأخيراً أهمية الإفصاح عن السياسات المحاسبية للأدوات المالية والتي كانت في معظمها لا يتم الإفصاح عنها.

- عامل أهمية الإفصاح عن الموقف المالي لفئات الأدوات المالية يتم الإفصاح عنه، أما عامل أهمية الإفصاح عن بيان الدخل الشامل فيتم الإفصاح عنه إلى حد ما.

الإفصاح المحدود عن المخاطر في القوائم المالية المنشورة لشركات الوساطة المالية، كما أن هناك تحسناً تدريجياً بنسبة ضئيلة في هذا الإفصاح من سنة إلى أخرى بداية من عام ٢٠١٥م، وتحليل العوامل التي أدت إلى هذه النتيجة تبين أن:

* الإفصاح عن مخاطر السوق يتم بدرجة كبيرة وخاصة ما يتعلق بالإفصاح وكيفية نشوء مخاطر السوق وكيفية التعرض لمخاطر السوق، إلا أنه لا يتم الإفصاح عن تركيز مخاطر السوق.

* يتم الإفصاح عن مخاطر السيولة إلى حد ما؛ حيث يتم الإفصاح عن كيفية التعرض لمخاطر السيولة والإفصاح عن بيانات كمية عن مخاطر السيولة، في حين أنه لا يتم الإفصاح عن أساليب قياس مخاطر السيولة ولا يتم الإفصاح عن تركيز مخاطر السيولة.

٤. وجود اختلاف جوهري ذو دلالة احصائية للإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية والعوامل المكونة له على مستوى الإفصاح والشفافية بالتقرير المالية المنشورة لشركات الوساطة المالية عند مستوى معنوية ٥%، كما يوجد اختلاف كبير في درجة الإفصاح عن العوامل الداخلية المكونة للعوامل الثلاثة الرئيسية وهي مخاطر الائتمان والسوق والسيولة، وتحليل العوامل التي أدت إلى هذه النتيجة تبين أن الإفصاح عن مخاطر السوق الناجمة عن الأدوات المالية يتم بدرجة جيدة، في حين يتم الإفصاح إلى حد ما عن مخاطر الائتمان الناجمة عن الأدوات المالية ومخاطر السيولة الناجمة عن الأدوات المالية.

٥. وجود اختلاف في درجة الإفصاح طبقاً لمتطلبات المعيار السابع من المعايير الدولية للتقارير المالية، هذا الاختلاف ناتج من عدم وجود إلزام في تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية.

٦. ضعف الإدراك لدى الإدارة لتعزيز الإفصاح والشفافية طبقاً لمتطلبات المعيار السابع من المعايير الدولية للتقارير المالية، على الرغم من أن الإدارة تدرك تأثير تطبيق IFRS 7 وذلك عند مساوى معنوية ٥%.

٧. تباين الإفصاح في البنود المختلفة المكونة لمتطلبات المعيار السابع من المعايير الدولية للتقارير المالية وذلك لوجود أكثر من معايير واجبة التطبيق في قطاع المؤسسات المالية المتشابهة.

٢.٥ توصيات الدراسة:

طبقاً لما أسفرت عنه الدراسة من نتائج يوصى الباحث بمراعاة ما يلي:

١. ضرورة إدراك الإدارة للعليا لشركات الوساطة المالية لأهمية تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية.
٢. قيام الإدارات بشركات الوساطة المالية بإدراج العوامل الداعمة لتعزيز الإفصاح والشفافية ضمن خططها الاستراتيجية المستقبلية.
٣. أهمية التوسع في الإفصاح المحاسبي للأدوات المالية في القوائم المالية بشفافية مما يقلل المخاطر المالية، والعمل على رفع كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية.
٤. ضرورة التبسيط في تطبيق معيار الأدوات المالية بما يتناسب مع متخذي القرار الاستثماري. أو بما يتلاءم مع احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية.

٣.٥ التوجهات البحثية المستقبلية:

في ضوء ما تم تناوله من نقاط، يمكن توجيه الباحث لمجموعة من النقاط البحثية التي تحتاج إلى دراسة ومنها:

- ١- تأثير تطبيق IFRS 7 على تقييم الأدوات المالية في شركات المساهمة المصرية.
- ٢- الأثر المالي والإدارية على تطبيق IFRS 7 في البنوك المصرية.
- ٣- تقييم مدى تأثير عملية التوريق العقاري على تطبيق IFRS 7 في السوق المصرية.

٧. مراجع الدراسة:

٧.١ مراجع باللغة العربية:

- حميدات، جمعة (سبتمبر ٢٠٠٦م) "أهمية متطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (٧) الأدوات المالية: الإفصاحات في تعزيز جودة التقارير المالية"، المؤتمر العلمي المهني السادس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، الأردن، عمان.
- خشارمة، حسين علي (٢٠٠٣م) "مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن: معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٠) -دراسة ميدانية"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد ١٧ (١)، ص ص. ٨٧-١١٦.
- رفاعة، تامر مزيد (٢٠١٠م) "أثر تعليمات مصرف سورية المركزي في التزام المصارف الخاصة بمتطلبات القياس والإفصاح بألقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٦، العدد الأول، ص ص. ٦١٧-٦٥٣.
- السيد، محمود محمد (٢٠١٤)، " نموذج مقترح لقياس مخاطر شركات الوساطة المالية في البورصة المصرية"، مجلة التأمين والعلوم الاكتوارية المصرية، جامعة القاهرة - كلية التجارة، س٤، ع٤، ص ص ١ - ٤٦.
- السيد، أبو زيد كامل (١٩٩٧)، "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد استخدام المشتقات المالية للحد من المخاطر في سوق المال المصرية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة بنها، جامعه الزقازيق، العدد الثاني، ص ص ٥٦، ٥٧.
- الشامي، مصطفى احمد (١٩٩٨)، "المحاسبة والإفصاح عن أنشطة الاحتماء من المخاطر طبقاً للمعايير المحاسبية المعاصرة"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، العدد الثاني، ص ص ١١٦.
- شحاته، محمد عبد الشكور أحمد (٢٠١٣)، إطار محاسبي مقترح لتقييم إدراك الإدارة المصرفية لمتطلبات (IFRS 7) بهدف تعزيز الإفصاح والشفافية (دراسة اختبارية على بنك الرياض)، مجلة البحوث المحاسبية، الجمعية السعودية للمحاسبة، مج ١٢، ع ٢، ص ص ٩ - ٥٤.
- عاشور، عصافيت سيد احمد (٢٠٠٢)، "المحاسبة عن المشتقات المالية ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩"، بدون ناشر معروف.
- عبد الصمد، وفاء محمد (٢٠٠٩م) "القياس والإفصاح عن المخاطر في البنوك التجارية على ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل II بين النظرية والتطبيق"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنوفية، مجلد ٣٢، ص ص. ١٨٩-٢٤٦.
- عطوي، سميرة (ديسمبر ٢٠١٠م) "دور الحوكمة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية في البنوك"، الملتقى العلمي الدولي للحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع وتداعيات وآفاق، الجزائر، جامعة أم البواقي.
- الغبان، ثائر صبري محمود كاظم (٢٠١٠م)، "تكيف الإفصاح المحاسبي للمصارف التجارية على وفق متطلبات المعايير الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية وعرضها- دراسة اختبارية"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد (٣)، ٢٠١٠/٣/١٥.
- قريب، عبير عبد الله محمد، & مصطفى نجم البشاري علي. (٢٠١٥). أثر التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية في جودة الإفصاح المحاسبي (رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا).
- القضاة، ليث اكرم (٢٠١٧)، " أثر تطبيق معيار المحاسبي الدولي رقم (٣٢) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) على عرض القوائم المالية في البنوك الإسلامية الأردنية، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعه عين شمس، العدد الاول، الجزء الاول، ص ص. ١٥٩-١٩٥.
- كانافوس، ج، & ميلر، د. (٢٠٠٤). الإحصاء للتجارين-مدخل حديث، تعريب سلطان محمد عبد الحميد، محمد توفيق البلقيني، ط١، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

- الكبيسي، عبد الستار عبد الجبار وزلموط، علا صالح عبد الرحيم، (٢٠٠٩م)، "مدى ملائمة بيانات القوائم المالية للمصارف الأردنية لمتطلبات معيار المحاسبة الدولية (٣٩) من وجهة نظر المحاسب ومدقق الحسابات"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية جامعة الإسكندرية، العدد رقم (٢)، المجلد رقم (٤٦)، ص. ٥٦-١.
- محمد، أنس ساتي (٢٠١٥)، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية الغربية للعلوم المالية والمصرفية - مركز البحوث المالية والمصرفية مج ٢٣، ع ٤٤، ١٧-١٢.
- الهاللي، اسامه أحمد جمال (٢٠١٨)، "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وملاءمتها للتطبيق في البيئة المصرفية من منظور المتعاملين مع سوق المال"، مجله الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الاول (الجزء الاول)، السنة الثانية والعشرون، ابريل، ص من ٨٤-٩.
- هندي، منير إبراهيم (٢٠٠٣)، "إدراك المخاطر، الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات"، الجزء الثاني، منشاه المعارف، الإسكندرية.
- يعقوب، ابتهاج إسماعيل & جاسم، عبد الرضا لطيف: (٢٠١٨). اختبار أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على القطاع المصرفي الخاص في البيئة العراقية من منظور (نوعي وقيمي). مجلة الإدارة والاقتصاد، (١١٤)، ٢٠٨-٢٢١.

٧.٢ المراجع الأجنبية:

- Aksu, M. H. & Kosedag, A. (2005) "The Relationship between Transparency & Disclosure and Firm Performance in the ISE: Does IFRS Adoption Make a Difference?" Working Paper/ Technical Report, Sabanci University, Istanbul, Turkey, (Available online), Retrieved 15./9/ 2011, from: http://www.efmaefm.org/efma2006/papers/818447_full.pdf.
- Aksu, M. H. (2006) "Improvement in transparency and disclosure in the ISE: Did IFRS adoption and corporate governance principles make a difference", Working Paper/ Technical Report, Sabanci University, Istanbul, Turkey, (Available online),
- Bischof, J. (2009) "The effects of IFRS 7 Adoption on Bank Disclosure in Europe" Accounting in Europe, Vol. 6, No. 2, pp: 167- 194.
- Bushman, R. M. & Smith, A. J., (2003) "Transparency, Financial Accounting Information, and Corporate Governance", Economic Policy Review, Vol. 9, No. 1, pp. 65 - 87.
- Cabedo, D.J. & Tirado, J. M. (2004) "The disclosure of risk in financial statements", Accounting Forum, 28, pp. 181- 200.
- Capkun, V., Collins, D., & Jeanjean, T. (2016). "The effect of IAS/IFRS adoption on earnings management (smoothing): A closer look at competing explanations". Journal of Accounting and Public Policy, 35(4), 352-394.
- Chance, D. M., & Brooks, R. (2015). Introduction to derivatives and risk management. Cengage Learning.
- Cipullo, N., & Vinciguerra, R. (2014). "Basel III-VS Accounting Standards in the Liquidity Reporting", Universal Journal of Accounting and Finance, Vol.2, April.
- International Accounting standard committee - (1998), "Financial Instruments: Recognition and Measurement", IAS.39, IASC, London, uk.

- Jorion, P. (1997). "Value at risk: the new benchmark for controlling market risk". Irwin Professional Pub..
- KPMG (2009), "Focus on transparency: Trends in the presentation of financial statements and disclosure of information by European banks" (Available online), Retrieved 15/2011/9/, from: http://www.efmaefm.org/efma2006/papers/818447_full.pdf.
- Landsman, W. R., (November 2005), "Fair Value Accounting for Financial Instruments: Some Implications for Bank Regulation", **Bank of International Settlement, Switzerland**, Basel. (Available online), Retrieved 12/2011/8/, from: <http://www.bis.org/publ/work209.htm>.
- Miihkinen, A. (2012). "What drives quality of firm risk disclosure? the impact of a national disclosure standard and reporting incentives under IFRS". **The International Journal of Accounting**, 47(4), 437-468.
- Molvar, R. H., & Green, J. F. (1995). "The question of derivatives". **Journal of Accountancy**, 179(3), 55.
- Oliveira, J., Lima Rodrigues, L., & Craig, R. (2011). "Risk-related disclosures by non-finance companies: Portuguese practices and disclosure characteristics". **Managerial Auditing Journal**, 26(9), 817-839.
- Papadamou, S., & Tzivinikos, T. (2013). The risk relevance of international financial reporting standards: evidence from greek banks. **International Review of Financial Analysis**, 27, 43-54.
- Patel, S. A., Balic, A. & Bwakira, L., (2002) "Measuring transparency and disclosure at firm-level in emerging markets", **Emerging Markets Review**, vol. 3, issue 4, pp. 325- 337.
- Tahat, Y. A., Dunne, T., Fifield, S., & Power, D. M. (2016). "The impact of IFRS 7 on the significance of financial instruments disclosure: Evidence from Jordan". **Accounting Research Journal**, 29(3), 241-273.

منحوق رقم (١) بيان بأسماء شركات الوساطة المالية في مصر

م	اسم الشركة	م	اسم الشركة
1	الصفحة للمستثمرين في الأوراق المالية	2	طيبة للمستثمرين في الأوراق المالية
3	فينكس جروب لتداول الأوراق المالية	4	المعادي لتداول الأوراق المالية
5	سبحا لتداول الأوراق المالية	6	العروة للمستثمرين في الأوراق المالية
7	جلوبال كابيتال لتداول الأوراق المالية	8	شعاع لتداول الأوراق المالية-مصر
9	برامج لتداول الأوراق المالية وإمساك السجلات	10	مصر للمستثمرين في الأوراق المالية Inertia
11	أوتست لتداول الأوراق المالية	12	فليبينج المنتور لتداول الأوراق المالية
13	بريدج للمستثمرين في الأوراق المالية	14	تربيل آيه لتداول الأوراق المالية (ش.م.م)
15	الأمناء المتحدنين لإمساك سجلات الأوراق المالية	16	العالمية للمستثمرين في الأوراق المالية
17	جان تي لتداول الأوراق المالية وإمساك السجلات	18	رقيقة لتداول الأوراق المالية
19	العملاقة لتداول الأوراق المالية	20	دلتا للمستثمرين في الأوراق المالية
21	البيون للمستثمرين في الأوراق المالية وإمساك السجلات	22	العروة للمستثمرين في الأوراق المالية
23	أوربيت ستوك لتداول الأوراق المالية وإدارة السجلات	24	الحرية لتداول الأوراق المالية
25	الإمير لتداول الأوراق المالية	26	ميدان لتداول الأوراق المالية
27	الترك لتداول الأوراق المالية	28	بيراميدز كابيتال لتداول الأوراق المالية
29	رؤية أون لاين لتداول الأوراق المالية	30	أوبنما لتداول الأوراق المالية
31	ثري واي لتداول الأوراق المالية	32	دايناميك لتداول الأوراق المالية
33	كوينستار لتداول الأوراق المالية	34	الفرعونية للوساطة في الأوراق المالية ش.م.م
35	المجموعة الاقتصادية لتداول الأوراق المالية	36	فانتج للوساطة في الأوراق المالية
37	بريدج للوساطة في الأوراق المالية	38	بوتابند للمستثمرين في الأوراق المالية
39	أرقام لتداول الأوراق المالية	40	المجموعة الدولية للمستثمرين في الأوراق المالية
41	بريمير لتداول الأوراق المالية	42	جورس لتداول الأوراق المالية
43	سي تي تريد لتداول الأوراق المالية	44	الدولية للمستثمرين في الأوراق المالية
45	المصرية العربية (بمار) لتداول الأوراق المالية - E A C	46	إمرا لتداول الأوراق المالية
47	بروفت للأوراق المالية	48	القاهرة الوطنية لتداول الأوراق المالية
49	خلوان للمستثمرين في الأوراق المالية وإمساك السجلات	50	أش سي لتداول الأوراق المالية
51	جولدن هاند لتداول الأوراق المالية	52	البحر المتوسط لتداول الأوراق المالية
53	الجزيرة لتداول الأوراق المالية	54	أكدم لتداول الأوراق المالية
55	عربية أون لاين للوساطة في الأوراق المالية	56	الحمد لتداول الأوراق المالية
57	نيو بيزنس لتداول الأوراق المالية	58	دول ستريت لتداول الأوراق المالية
59	تيم لتداول الأوراق المالية	60	الوطنية للمستثمرين في الأوراق المالية
61	الخليجية لتداول الأوراق المالية	62	الجذور لتداول الأوراق المالية
63	بروكرز لتداول الأوراق المالية	64	فرست لتداول الأوراق المالية
65	الفتح لتداول الأوراق المالية	66	لنما لتداول الأوراق المالية
67	عكاظ للوساطة المالية والاستثمار	68	جراند انفستمنت لتداول الأوراق المالية
69	الحيزة لتداول الأوراق المالية	70	سما لتداول الأوراق المالية
71	التضامن العربي لتداول الأوراق المالية	72	للساطة في الأوراق المالية ESB أصول
73	ماسترز لتداول الأوراق المالية	74	تايجون للوساطة في الأوراق المالية
75	سي تي ستارز لتداول الأوراق المالية	76	التجاري الدولي للمستثمرين في الأوراق المالية
77	جلوبال انفست لتداول الأوراق المالية	78	النوران للوساطة في الأوراق المالية

79	التكامل لتداول الأوراق المالية	80	الجوهرة السعودية لتداول الأوراق المالية
81	كابيتال لتداول الأوراق المالية	82	أرباح لتداول الأوراق المالية
83	نعيم للوساطة في الأوراق المالية	84	لوزان لتداول الأوراق المالية
85	التش بي سي سيكورتيز ايجنتس	86	سوليدس للسمسة في الأوراق المالية
87	انترناشيونال لتداول الأوراق المالية	88	أسطول لتداول الأوراق المالية
89	هيريس للوساطة في الأوراق المالية	90	الهدان السعودية لتداول الأوراق المالية
91	كوركت لاين للسمسة في الأوراق المالية	92	ترند لتداول الأوراق المالية
93	الداستون للسمسة في الأوراق المالية	94	موريلون لتداول الأوراق المالية
95	باونيرز لتداول الأوراق المالية	96	ميراج لتداول الأوراق المالية
97	بلوم مصر لتداول الأوراق المالية	98	العربي الأفريقي الدولي لتداول الأوراق المالية
99	كاونسل لتداول الأوراق المالية	100	مباشر انترناشيونال لتداول الأوراق المالية
101	المنح سي آي سي لتداول الأوراق المالية	102	اتش بي لتداول الأوراق المالية
103	يوفيرسال لأعمال الوساطة المالية في الأوراق المالية	104	ميدكاب لتداول الأوراق المالية
105	تريبيكا لتداول الأوراق المالية	106	ميجا المسمت لتداول الأوراق المالية
107	بلتون لتداول الأوراق المالية	108	كابرو كابيتال سيكورتيز لتداول الأوراق المالية
109	أكت لتداول الأوراق المالية	110	المالية العربية للسمسة في الأوراق المالية
111	المجموعة المصرية لتداول الأوراق المالية	112	السعودية المصرية لتداول الأوراق المالية
113	القاهرة للسمسة في الأوراق المالية	114	أراب كابيتال لتداول الأوراق المالية
115	باب الملوك لتداول الأوراق المالية	116	اتحاد كابيتال لتداول الأوراق المالية
117	المعروفة لتداول الأوراق المالية	118	بستق لتداول الأوراق المالية
119	المجموعة المتحدة للوساطة في الأوراق المالية وإيساك السجلات	120	المصرية الكويتية لتداول الأوراق المالية
121	سبور الدولية للوساطة في الأوراق المالية	122	ميدو لتداول الأوراق المالية
123	المقطم لتداول الأوراق المالية	124	ريجنت لتداول الأوراق المالية
125	المجموعة السويسرية لتداول الأوراق المالية	126	العربية للسمسة في الأوراق المالية
127	المنار لتداول الأوراق المالية	128	واديان للسمسة في الأوراق المالية
129	الشروق للوساطة في الأوراق المالية	130	البنون لصناعة السوق
131	الرواد لتداول الأوراق المالية	132	رويال لتداول الأوراق المالية
133	آي ترند ايجنتس لتداول الأوراق المالية	134	القاهرة الدولية لتداول الأوراق المالية
135	السهم الذهبي لتداول الأوراق المالية	136	مينا لتداول الأوراق المالية
137	فارس لتداول الأوراق المالية	138	الإسكندرية لتداول الأوراق المالية
139	لينك للسمسة في الأوراق المالية	140	ايجي تريند لتداول الأوراق المالية
141	المجموعة المالية للسمسة في الأوراق المالية من.م.م	142	سبي كاستان لتداول الأوراق المالية
143	الأهرام للسمسة في الأوراق المالية	144	جدوى لتداول الأوراق المالية
145	جولدر واي لتداول الأوراق المالية	146	شركة فيصل لتداول الأوراق المالية
147	الكرمة للسمسة في الأوراق المالية	148	ايجيبت استكس لتداول الأوراق المالية
149	أبو ظبي للوساطة في الأوراق المالية - مصر		

ملحق رقم (٢)

قائمة الاستبيان

بحث بعنوان

قياس مستوى الإفصاح عن مخاطر الادوات المالية
في شركات الوساطة المالية المصرية وفقا لمعيار التقرير المالي الدولي

السيد الفاضل/.....

تحية طيبة وبعد ،،،،،،،،

يتناول ها البحث إطار مقترح لقياس مستوى الإفصاح عن المخاطر في ضوء التقرير المالي الدولي رقم ٧ (IFRS 7)، المقابل للمعيار المصري رقم ٤٠، وقد تم اختيار سيادتكم ضمن أفراد عينة الدراسة، ولذا نأمل منكم التعاون مع الباحث، حيث أن تعاونكم هو أساس نجاح الدراسة، ولتعلم سيادتكم أنه لا توجد إجابة صحيحة وأخرى خاطئة، وإنما الإجابة الصحيحة هي التي تعبر عن وجهة نظركم بدقة، ونود أن نؤكد لسيادتكم أن البيانات والمعلومات التي تقدمونها لا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط.

شاكرأ لكم مقدماً حسن تعاونكم

الباحث

د/ خالد فتحي جابر

استاذ المحاسبة المساعد

كلية الادارة -الجامعة الحديثة للعلوم والتكنولوجيا

الاسم (اختياري):

الوظيفة:

يرجى وضع علامة ✓ امام ما ترونه يوضح في التقارير المالية

م	الفقرة	دائمة الحدوث	متكررة الحدوث	متوسطة الحدوث	قليلة الحدوث	نادرة الحدوث
١	الاهمية النسبية لمكونات التقرير المالي رقم (٧) (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية) بالإفصاح في شركات الوساطة المالية للمصرية					
٢	طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة الدخل حسب الاختلاف في حجم شركة الوساطة المالية من حيث رأس المال					
٣	طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة المركز المالي حسب الاختلاف في حجم شركة الوساطة المالية من حيث رأس المال					
٤	طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة حقوق الملكية حسب الاختلاف في حجم شركة الوساطة المالية من حيث رأس المال					
٥	طبيعة وحدود الإفصاح المطلوب في معلومات قائمة التدفقات النقدية حسب الاختلاف في حجم شركة الوساطة المالية من حيث رأس المال					
٦	عدم وضوح فقرات المعيار عن كيفية الإفصاح في شركات الوساطة المالية المصرية					
٧	الإفصاح عن طبيعة السياسات والأساليب الخاصة بالأدوات المالية يؤدي إلى توليد تقارير مالية ذات جودة عالية.					
٨	الإفصاح عن مكونات الإيرادات والمصروفات بشكل تفصيلي في جدول حسابات النتائج أو الإيضاحات له أثر على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية.					
٩	الإفصاح عن المعلومات غير المالية له أثر على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية.					
١٠	الإفصاح عن أسس القياس المستخدمة في إعداد بنود القوائم المالية (التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية، القيمة العادلة، القيمة القابلة للاسترداد) له أثر على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية.					
١١	الإفصاح عن طبيعة التغيير في السياسات المحاسبية المستخدمة له أثر على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية.					

ملحق (٣)

قائمة النقاط (Check List)

لتقييم مدى الإفصاح عن الأدوات المالية لشركات الوساطة المالية طبقاً لـ (IFRS 7)
(الإفصاح عن أهمية الأدوات المالية)

لا يفصح	إلى حد ما يفصح	رمز المتغير	المتغير
		X	الإفصاح عن أهمية الأدوات المالية
		X1	أهمية الإفصاح عن الموقف المالي لفئات الأدوات المالية
		X11	الأصول المالية بالقيمة العادلة
		X12	محفظة الاستثمارات
		X13	محفظة القروض
		X14	الأصول المالية المتوفرة للبيع
		X15	الأصول والالتزامات المالية بالتكلفة المطفأة
		X16	الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
		X2	أهمية الإفصاح عن إعادة تصنيف الأدوات المالية
		X21	الإفصاح عن مبلغ إعادة التصنيف من التكلفة أو التكلفة المطفأة إلى القيمة العادلة
		X22	الإفصاح عن السبب في إعادة التصنيف من التكلفة أو التكلفة المطفأة إلى القيمة العادلة
		X23	الإفصاح عن مبلغ إعادة التصنيف من القيمة العادلة إلى التكلفة أو التكلفة المطفأة
		X24	الإفصاح عن السبب في إعادة التصنيف من القيمة العادلة إلى التكلفة أو التكلفة المطفأة
		X3	الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
		X31	الإفصاح عن أقصى تعرض لمخاطرة الائتمان للقروض أو الذمة المدينة
		X32	الإفصاح عن مقدار التغير في القيمة العادلة للقروض أو الذمة المدينة وبشكل تراكمي خلال الفترة
		X33	الإفصاح عن مقدار التغير في القيمة العادلة للالتزام المالي وبشكل تراكمي خلال الفترة
		X34	الإفصاح عن الأساليب المستخدمة للامتثال للفقرتين السابقتين
		X4	أهمية الإفصاح عن بيان الدخل الشامل
		X41	المكاسب والخسائر الناجمة عن الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة
		X42	المكاسب والخسائر الناجمة عن الأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة
		X43	المكاسب والخسائر الناجمة عن الأصول المالية المتوفرة للبيع
		X44	الخسائر الناتجة من انخفاض القيمة لكل فئة أصل مالي
		X5	أهمية الإفصاح عن السياسات المحاسبية للأدوات المالية

لا يفصح	إلى حد ما	يفصح	رمز المتغير	المتغير
			X51	السياسات المتعلقة بالأصول بالقيمة العادلة
			X52	السياسات المتعلقة بالدخل الشامل
			X53	السياسات المتعلقة بحركة الأسهم المتداولة
			X54	وصف طريقة تحديد القيمة العادلة وفقاً لبيانات السوق
			X55	وصف طريقة تحديد القيمة العادلة وفقاً لبيانات أخرى
			Z	الإفصاح عن مخاطر الأدوات المالية
			Z1	الإفصاح عن مخاطر الائتمان الناجمة عن الأدوات المالية
			Z11	الإفصاح عن كيفية التعرض لمخاطر الائتمان
			Z12	الإفصاح عن كيفية نشوء مخاطر الائتمان
			Z13	الإفصاح عن سياسات إدارة مخاطر الائتمان
			Z14	الإفصاح عن أساليب قياس مخاطر الائتمان
			Z15	الإفصاح عن بيانات كمية عن مخاطر الائتمان
			Z16	الإفصاح عن تركيز مخاطر الائتمان
			Z2	الإفصاح عن مخاطر السوق الناجمة عن الأدوات المالية
			Z21	الإفصاح عن كيفية التعرض لمخاطر السوق
			Z22	الإفصاح عن كيفية نشوء مخاطر السوق
			Z23	الإفصاح عن سياسات إدارة مخاطر السوق
			Z24	الإفصاح عن أساليب قياس مخاطر السوق
			Z25	الإفصاح عن بيانات كمية عن مخاطر السوق
			Z26	الإفصاح عن تركيز مخاطر السوق
			Z3	الإفصاح عن مخاطر السيولة الناجمة عن الأدوات المالية
			Z31	الإفصاح عن كيفية التعرض لمخاطر السيولة
			Z32	الإفصاح عن كيفية نشوء مخاطر السيولة
			Z33	الإفصاح عن سياسات إدارة مخاطر السيولة
			Z34	الإفصاح عن أساليب قياس مخاطر السيولة
			Z35	الإفصاح عن بيانات كمية عن مخاطر السيولة
			Z36	الإفصاح عن تركيز مخاطر السيولة